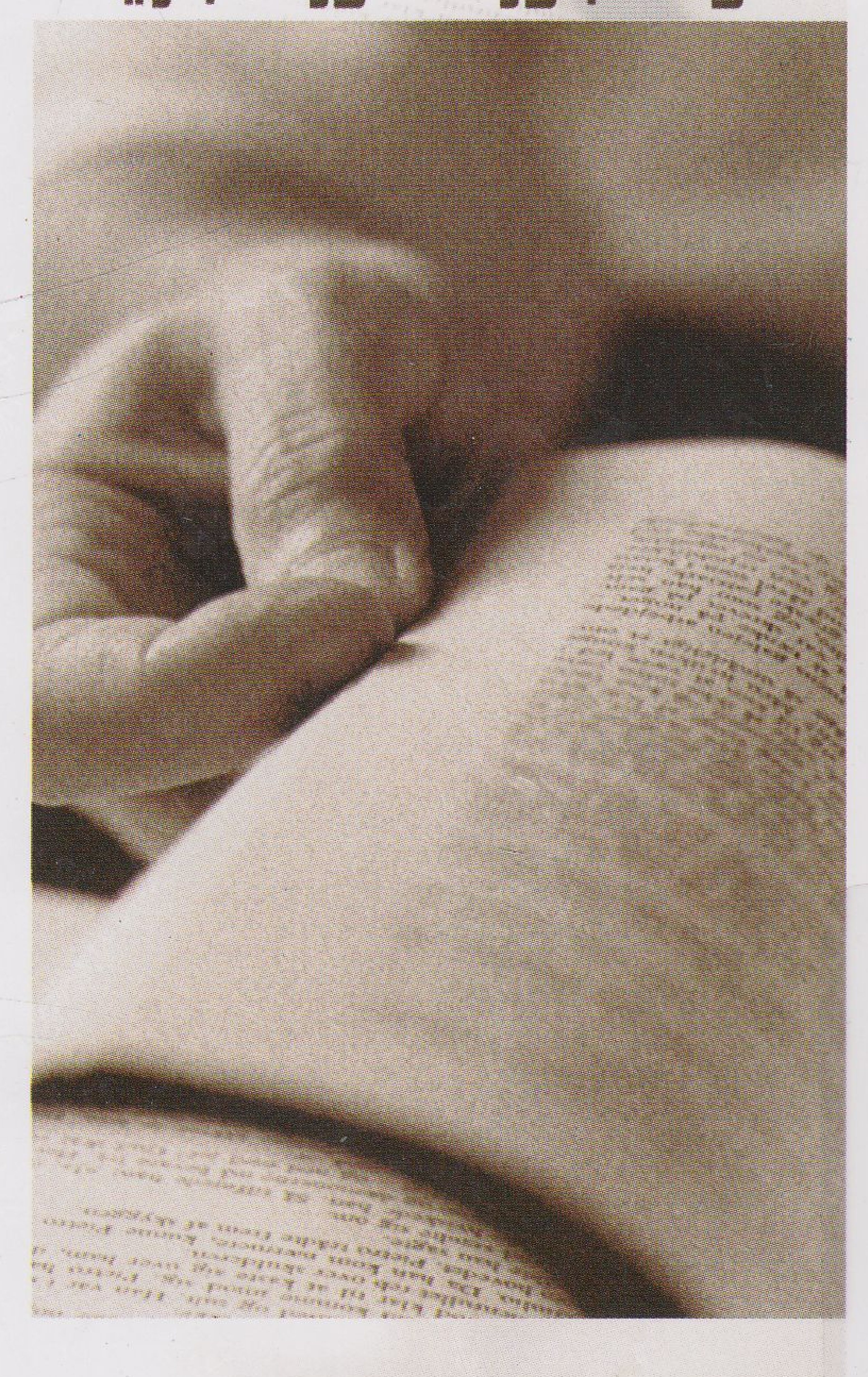
مستقبل الحركات الإسلامية فى الجزائر
بعد صدمة الأنتخابات البرلمانية الأخيرة

إعداد
أبو الفضل الإسناوى



قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية



www.icfsthinktank.org

مستقبل الحركات الإسلامية في الجزائر بعد صدمة الانتخابات البرلمانية الأخيرة



قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

سلسلة شهرية تركز على مناقشة أهم القضايا المثارة المرتبطة بالمتغيرات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر مع طرح الرؤية العلمية الموضوعية للتطورات المتصلة بها.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

إعداد
أبو الفضل الإسناوى

التعريف بالكاتب:

أ/ أبو الفضل الإسناوي

- باحث بمجلة السياسة الدولية - الأهرام.

تقديم:

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ظهرت العديد من الأدبيات التي تتناول بالبحث والتحليل الحركات الإسلامية ودورها مع تركيز واضح على الحركات التى تنتهج العنف وتعلن عدائها صراحة للغرب وخاصة الولايات المتحدة، وفي مقدمتها القاعدة التي أعلنت واشنطن مسئولياتها عن الحادث. ورغم أن عدداً من هذه الحركات يتبع أسلوب العنف منذ بدايتها، إلا أن هذا العنف لم يعُد قاصراً أو مُوجهاً فقط ضد النظام السياسي ورموزه في الدولة المعنية، ولكنه امتد ليشمل مدنيين بل وأطفال. مما أفقد هذه الحركات الشرعية والتعاطُف الدولي، التى كانت تحظى بهما في فترات سابقة.

من ناحية أخرى، أصبح نشاط هذه الحركات عابر للحدود والدول، ومن ثم فقد تراجع الفكر التقليدي الذي ساد في الغرب والولايات المتحدة بأن تصاعُد هذه الحركات نتيجة قصور الديمقراطية في الدول المعنية، وأنها مشكلة تخُص هذه الدول فحسب، وصار الحديث عن تصاعُد العنف المُسلح للحركات الإسلامية كمُشكلة "عالمية" يقتضي مُواجهتها تضافُر جهود كافة الدول وتعاون أجهزتها الأمنية، وتبادل الخبرات بين مؤسساتها البحثية المعنية بهذه الظاهرة.

وتُعتبر الجزائر واحدة من الدول التي عانت من تصاعُد العنف من جانب الحركات الإسلامية بها لفترة ليست بالقصيرة، وفشلت السلطة في دمجها بالكامل ضمن الهياكل السياسية والمؤسسية القائمة، لتُشكِل تهديداً لأمن واستقرار البلاد، وللأمن الإقليمي عامة بإعتبار الجزائر إحدى الدول العربية والإفريقية الهامة، فضلاً عن علاقاتها الخاصة مع فرنسا والتي تُضيف بُعداً أورومتوسطي للمشكلة.

ويتضمن هذا العدد من سلسلة "قضايا" تحليلاً لمستقبل الأحزاب والحركات الإسلامية الجزائرية في ضوء نتائج الإنتخابات التشريعية في مايو ٢٠١٢، وتراجعها الواضح في الإنتخابات، وأيضاً في ضوء التعديلات الدستورية التي أجراها الرئيس "بوتفليقة" والسماح بتأسيس أحزاب دينية جديدة.

أسرة التحرير

أكتوبر ٢٠١٢

مقدمة

شكل فشل الأحزاب الإسلامية الجزائرية في الإنتخابات التشريعية المنتهية في مايو ٢٠١٢، والتي أخرجت الجزائر من مُربع الثورات العربية في الشمال الإفريقي، مفاجأة تحتاج إلى تفسير وبحث عن الأسباب التي أدت إلى انكسار هذا التيار، خصوصاً وأن رئيس البلاد "بوتفليقة" قد أجرى تعديلات دستورية تزامنت مع موجة الربيع العربي سمحت بتأسيس أحزاب دينية جديدة لم تستطع كسب ود وثقة الشارع الجزائري، ولم تستطع أيضاً أن تتحالف انتخابياً مع كتلة الأحزاب الإسلامية القديمة، الأمر الذي انتهي بحدوث انشقاقات وانقسامات داخل التيار الإسلامي في مُواجهة الحزبان الحاكمان للبلاد.

ونظراً لما آلت إليه انتخابات مجلس الأمة الأخيرة من نتائج كانت مفاجأة للإسلاميين أنفسهم، وخاصة بالنسبة الأحزاب الإسلامية التي شاركت في تلك الإنتخابات. فإنه قبل الشروع في تحليل العوامل التي أدت إلى سقوط الأحزاب الدينية كان لابد أن نعرض شكل وملامح الخريطة الإسلامية القديمة في الجزائر، وكذلك الخريطة الجديدة للحركات الإسلامية التي تأسست بعد اصلاحات الرئيس "بوتفليقة" السياسية في ابريل ٢٠١١، وكذلك رصد طبيعة التعديلات السياسية والدستورية التي أجراها الرئيس "بوتفليقة" والتي شكلت مُبادره منه للتحول الديمقراطي لإنقاذ النظام الحاكم من السقوط، والتي لقيت في نفس الوقت قبول لدي رجل الشارع الجزائري بإعتبارها لبت عدداً من المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقدمت بها الحركات الاجتماعية بعد سقوط نظامي "مبارك" و"زين العابدين"، والتي كانت أيضاً سبباً في عذوف المُواطن عن مُساندة الأحزاب والحركات الدينية.

من هنا تُحاول الدراسة من خلال سطورها الكشف عن مستقبل الأحزاب والحركات الإسلامية الجزائرية في ظل خريطتها التي تميزت بالجمود والتفتت والإنقسام وافتقادها للمصداقية في الوسط الشعبي الذي فضل الإستقرار، وقبل بعملية الإصلاح التدريجي التي يُجريها النظام في مؤسساته التشريعية والقانونية لتحقيق نوعاً من التغيير، وأيضاً في ظل مُواجهتها لنظام سياسي يحكم منذ الإستقلال وتُسيطر عليه المؤسسة العسكرية التي تتحكم في مفاتيح السلطة في المجالين السياسي والاقتصادي، ويعتمد على الريع النفطي من أجل كسب الولاء السياسي وشراء السلم الاجتماعي .

كما تجيب الدراسة أيضاً عن سؤال آخر ينطلق من توقع المستقبل السياسي للحركة الإسلامية التي بدأت تُواجهه انقسامات داخلية بمجرد خروجها من الإنتخابات ورفضها لنتائجها وكذلك إعلان بعضها عن عدم المُشاركة في أول حكومة تشكلت بعد الإنتخابات التشريعية، وقياس مدي قُدرة الحركة الإسلامية على الحشد لمُواجهة

النظام في الإنتخابات الرئاسية المُقبلة في ٢٠١٤، ومدي تأثيرها في حدوث انفجار شعبي على المدى القريب، قد يلحق الجزائر بموجة الربيع العربي.

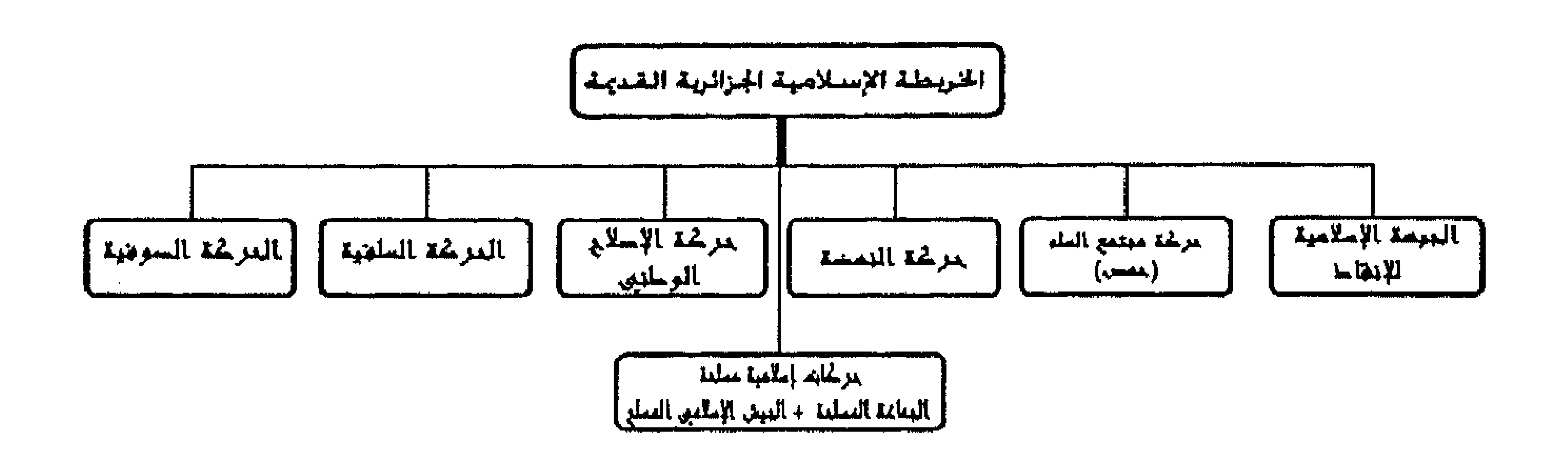
أولاً : خريطة الحركات والأحزاب الدينية فى الجزائر:

تتسم خريطة التيارات والحركات الإسلامية في الجزائر بالتنوُع وتعدُد الإتجاهات، فكل ألوان الطيف الإسلامي تكاد تتواجد في داخل الحالة الإسلامية الجزائرية، كما أن المُستجدات والمُتغيرات التي تمُر بها البلاد تترُك بصماتها على ملامح هذه الخارطة، فتتغير الأسماء، وتتبدل التوجُهات، وتظهر قوى وتختفي قوى أخرى، وتندمج قوى وتنشق قوى من قوى أخرى .

لكن قبل الخوض في تفاصيل ملامح هذه التيارات الدينية، كان لابد علينا أن نُوضح أن الحركة الإسلامية في الجزائر تغيرت ملامحها بعد ثورات الربيع العربي، خصوصاً بعد التعديلات الأخيرة التي أجراها الرئيس "بوتفليقة" في قانون مُباشرة الحقوق السياسية وقانون الأحزاب الجزائري، فتشكلت أحزاب سياسية قامت على أساس ديني يبلغ عددها أكثر من ثلاثة أحزاب خاضت جميعها الإنتخابات التشريعية الأخيرة.

الخريطة الإسلامية الجزائرية القديمة :

نعرض هنا الحركات الإسلامية التي تأسست قبل تعديلات "بوتفليقة" الدستورية في إبريل ٢٠١١، والتي تنشط سياسياً واجتماعياً بين الحين والآخر، ولا تزال تأثيراتها ظاهرة في الساحة الجزائرية، والتي لعل أهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة مجتمع السلم "حمس"، وحركة "النهضة"، وحركة الإصلاح الوطني، والسلفية العلمية، والجماعة الإسلامية المُسلحة، والجيش الإسلامي للإنقاذ، والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.



شكل رقم (أ)

١. الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

نشأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد الإنفتاح الذي شهدته الجزائر أواخر الثمانينيات، واقرار التعدُدية السياسية للمرة الأولى عام في دستور ١٩٨٩. وأعلن رسمياً عن تأسيس الجبهة في مارس ١٩٨٩، وحصلت على الترخيص الرسمي كحزب من وزارة الداخلية في سبتمبر من نفس العام، وتأسست الجبهة بقيادة الشيخان "عباس مدني" و"على بن حجاج"، وتكونت في ذات الوقت من تحالف تيارات اسلامية غير مُتجانسة، حيثُ تكونت من سلفيين وجهاديين، بالإضافة إلى بعض تيارات الإخوان المسلمين، وبالتحديد التيار المحلي للإخوان المسلمين بزعامة الشيخ "محمد السعيد"، وكذلك تيار الشيخ "عبدالله جاب الله"، بينما لم يُشارك التيار العالمي للإخوان المسلمين مُمثلاً في الشيخ "محفوظ نحناح" والشيخ "محمد بوسليماني" في تأسيس الجبهة.

أ. المشوار السياسي والنضالي للحركة :

بمجرد تأسيس "الجبهة"، خاضت المعركة الإنتخابية في الإنتخابات البلدية ١٩٩٠، وحققت فيها فوزاً كبيراً، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى إدخال تعديلات على قانون الإنتخابات للحيلولة دون تكرار فوز "الجبهة" الكاسح في الإنتخابات العامة، وفي نهاية مايو من نفس العام نتيجة التظاهرات التي نفذتها الحركة اعتراضاً على ضغوط السلطة ضد تحرُكاتها، تم اعتقال عدد من قيادات "الجبهة" وعلى رأسهم "عباسي مدني" و"على بن حاج" اللذان حُكما عليهما بالسجن ١٢ عاماً. ورغم عمليات الإعتقال التي تعرض لها قيادات "الجبهة" إلا أنها حققت فوزاً كاسحاً

في انتخابات الدورة الأولى من أول انتخابات تشريعية تمت بعد اقرار التعددية السياسية، حيثُ حصلت على ١٨٨ مقعداً من مقاعد البرلمان التي يبلُغ عددها ٤٣٠ مقعداً. وفي مارس ١٩٩٢ أصدر القضاء الجزائري قراراً بحل "الجبهة" واعتقال عدد كبير من قياداتها الأمر الذي أدي إلى فرار عدد كبير من أعضائها إلي الجبال وتوزيعهم على عدد من الجماعات المسلحة الجزائرية التي أعلنت الجهاد ضد السلطة لتُغرق الجزائر في حمام من الدم طوال عقد التسعينيات، والتي أُطلق عليها العشيرة السوداء، والتي راح ضحيتها حوالي ٢٠٠ قتيل.

ب. الوضع الحالي للحركة :

رغم قصر الفترة التي عاشتها "الجبهة" كحزب سياسي مُرخص له إلا أن تأثيرها على الساحة الجزائرية لا يزال في الشارع الجزائري مُتمثلاً في مجرد تصريحات وبيانات دون المشاركة السياسية والذي ظهر واضحاً في الإنتخابات البرلمانية ٢٠١٢، فقبل ٢٤ ساعة من إجراء الإنتخابات التشريعية في الجزائر، دعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، السلطات الرسمية، لإلغاء الإنتخابات، وتنظيم مرحلة انتقالية، من خلال تشكيل مجلس تأسيسي تمثيلي، تشترك فيه جميع القوى السياسية الشرعية دون استثناء، لإدارة مرحلة انتقالية، يُشكل فيها حكومة إنقاذ وطني تُشرف على تحضير انتخابات حُرة تعددية وشفافة ونزيهة، لنقل السلطة إلى الشعب الجزائري، ليسترجع حريته وسيادته. ودعا "عباسي مدني"، و"علي بن حاج"، الشعب الجزائري إلى مُواصلة" وقفته البطولية واستمرار سعيه الحثيث من أجل التغيير الجذري لنظام حُكم غير شرعي وفاسد بطريقة سلمية حضارية واعية والتمسك بوعيه التاريخي، لإفشال كل المُخططات التي تستهدف أمنه واستقراره وترهن مستقبل أجياله".

١. حركة مجتمع السلم "حمس":

تعود جذور هذه الحركة إلى جماعة المُوحدين التي أسسها الشيخان "محفوظ نحناح" و"محمد بوسلماني" لمُواجهة التوجه الإشتراكي للنظام الجزائري بعد انقلاب ١٩٦٥، وتُمثِل هذه الحركة تيار الإخوان المسلمين، وانتهجت الحركة منذ تأسيسها خيار المُشاركة في العملية السياسية الجزائرية، وفي عام ١٩٩٦، أزالت الحركة من اسمها صفة الإسلامي لتُصبح حركة مجتمع "السلم"، وفي عام ٢٠٠٣ بعد وفاة مؤسس الحركة انتهج "أبوجرة سلطاني" قائدها الثاني التقرُب للسلطة والرئيس وشارك في الائتلاف الحاكم حتي قبل انتخابات مايو ٢٠١٢. وقد انحرفت الحركة خلال فترة "أبوجرة" عن العمل الدعوي وعن الخط الإخواني الذي تأسست عليه، وبسبب ذلك واجهت مجموعة من الإنشقاقات وانشقت منها حركة الدعوة والتغيير للنهوض بالعمل الدعوي، وخاضت الحركة الإنتخابات التشريعية الأخيرة في مايو

٢٠١٢ تحت تحالف الجزائر الخضراء التي ضمت كل من حركة مجتمع "السلم" وحركة "النهضة" و حركة "الإصلاح الوطني"، وحصلت على ٥٠ نائباً.

٢. حركة النهضة :

تأسست حركة "النهضة" أو حزب "النهضة" عام ١٩٩٠، بقيادة مؤسسها "عبدالله جاب الله"، وفي عام ١٩٩٩ تعرض حزب "النهضة" لحركة انشقاق حيث انشق مؤسسها الرئيسي "عبدالله جاب الله" لخلاف بينه وبين "الحبيب آدمي" بسبب تأييد الأخير وأنصاره للرئيس "بوتفليقة"، والتي انهارت الحركة بعهدها حيثُ انخفض عدد نوابها في الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ إلي نائب واحد بدل من ٣٤ نائباً والتي بسببها تولى "فاتح ربيعي" ادارة الحركة بدل من "آدمي" بعد استقالته، وإنتخابات ٢٠١٢ الماضية خاضت الحركة المعركة تحت ائتلاف الجزائر الخضراء، والتي حقق التحالف ٥٠ مقعداً، في حين حقق حزب "العدالة والتنمية" المُنشق عنها ٧ مقاعد.

٣. حركة الإصلاح الوطني :

أسسها "عبدالله جاب الله" وأتباعه المُنشقين عن حزب "النهضة" عام ١٩٩٩، وخاض الحزب أول إنتخابات له عام ٢٠٠٢ وحصل على ٣٤ مقعداً، ورغم حصوله على المركز الثاني في تلك الإنتخابات إلا أنه رفض المشاركة في الحكومة، وفضل الإحتفاظ في المعارضة، وشهد الحزب صراعات داخلية قبل انتخابات عام ٢٠٠٧، أدت إلى انقسام الحزب إلى جبهتين، واحدة بقيادة "جاب الله"، والأخرى بقيادة "محمد بولحية"، ووقتها تم الإطاحة بـ "عبد الله جاب الله" من رئاسة الحزب، وحصل الحزب على ثلاثة مقاعد فقط في تلك الإنتخابات، وفي انتخابات ٢٠١٢ التشريعية عاد التقارُب بين حزب "النهضة" و"الإصلاح"، وتم خوض الإنتخابات تحت تحالف الجزائر الخضراء التي حصل فيها التحالف على ٥٠ مقعداً، في حين حصل حزب "العدالة والتنمية" الذي أسسه "جاب الله" المُنشق عن الحركة على ٧ مقاعد رافضاً التحالفات الإسلامية.

٤. الحركة السلفية :

تعود نشأة الحركة السلفية في الجزائر إلى السبعينيات، وتجد الحركة السلفية في الجزائر في العودة للسلف الصالح السبيل الوحيد للخلاص من البدع والفُرقة الدينية، ولم يتجسد دور الحركة السلفية السياسي على أرض الواقع إلا بعد ظهور "علي بلحاج" في المسرح السياسي، وتنقسم الحركة السياسية في الجزائر إلى سلفية علمية والسلفية الحركية والسلفية الجهادية، ويتركز السلفيون الدعويون والحركيون في المدن والقرى في الجزائر وفي العاصمة، و تتصف السلفية الجزائرية حالياً بالبعد

عن المُمارسة الفعلية للسياسة، حيثُ أنها في الإنتخابات البرلمانية الأخيرة اقتصر دورها على المُشاركة في التصويت دون الدخول في تحالفات وائتلافات مع باقي التيارات الإسلامية الأخرى، ويختلف التيار السلفي في الجزائر عن نفس التيار في مصر، حيثُ يرفُض مُعظم السلفيين هناك مُمارسة السياسة، مُعتبرين أن خلط السياسة بالدين مفسدة، فهؤلاء مُنغلقون على أنفُسهم في المجتمع يُمارسون حقهم في الدعوة من خلال منابرهم الإعلامية الخاصة.

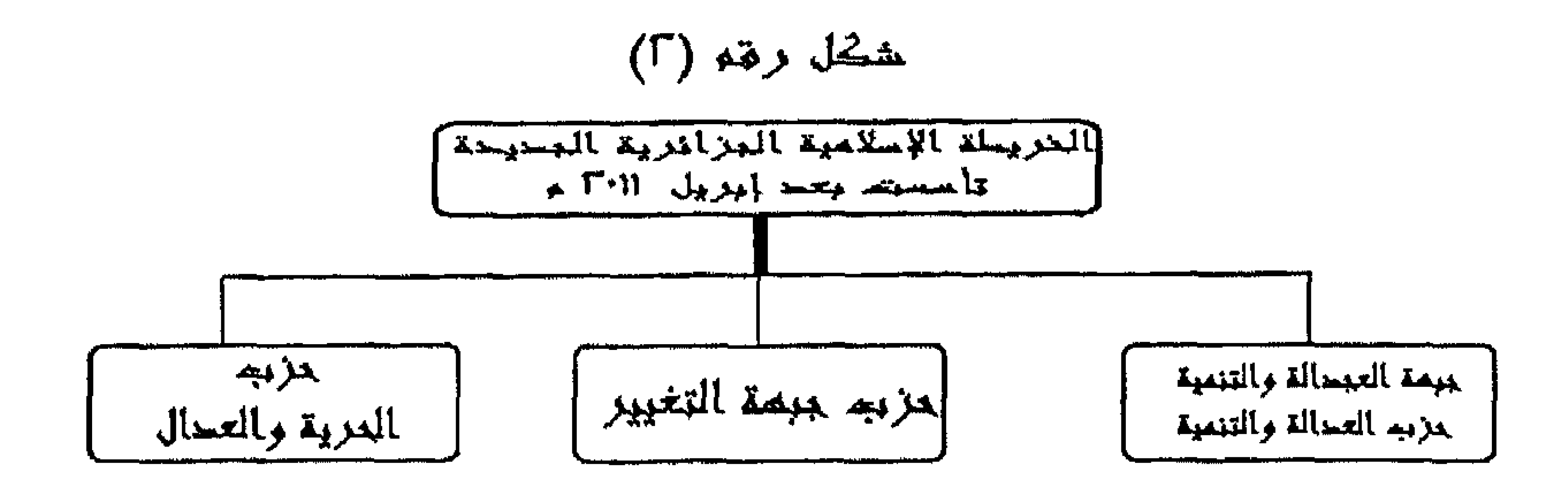
٥. **الحركة الصوفية :**

تتصف الحركة الصوفية في الجزائربالمتسيسة لصالح السلطة الحاكمة، حيث يلاحظ أن الطرق الصوفية الجزائرية تعمل لصالح نظام "بوتفليقة" وحكومتة مقابل الحصول على دعم مادي ومعنوى يجعلها ترتمي في أحضان النظام وتسير على طول الخط معه، وتؤيد سياساته وتدعمه انتخابياً ضد الحركات الإسلامية الآخرى. وإلى جانب الحركات الإسلامية السابقة، توجد حركات اسلامية مُسلحة منها الجماعات المُسلحة، والتي لم يعُد لها نشاط ولا وجود فعلي في الجزائر الآن، وأيضاً الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي تأسس كجناح عسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ وحل نفسه عام ١٩٩٧، وأعلن قائده "مدني مزراق" توقيع هُدنة مع الحكومة، وتطور التنظيم بعد مُصالحة أتباعة مع النظام إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

الخريطة الاسلامية الجزائرية الجديدة:

نتيجة أحداث الربيع العربي في المنطقة، بدأت مُحاولات إصلاح من قِبَل النظام الجزائري كان من أهمها اعتماد قانون جديد للأحزاب، كان من نتائجه، فتح الباب أمام أحزاب جديدة، مع استمرار الحظر على حزب "جبهة الإنقاذ"، وحرمان قيادتها من المُشاركة في الحياة السياسية، أو انشاء أحزاب، أو الإنضمام إلى أحزاب سياسية قائمة، وذلك بموجب قوانيين المُصالحة العامة التي قادها الرئيس "بوتفليقة"، ويبلغ عدد الأحزاب الإسلامية المؤسسة بعد تعديلات الدستورية للرئيس "بوتفليقة" في إبريل عام ٢٠١١ الماضي، ثلاثة أحزاب هي حزب "الحرية والعدالة" ،الذي يتزعمه "محمد السعيد"، المُرشح للإنتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩، وهو إسلامي مُعتدل، والحزب الثاني هو "جبهة التغيير"، مؤسسه "إخوة عبدالمجيد مناصرة"، وحزب "جبهة العدالة والتنمية" المُنبثق من حركتي "النهضة" و"الإصلاح"، ومؤسسهما "عبدالله جاب الله".

شكل رقم (٣)



١. جبهة العدالة والتنمية :

مؤسسه الشيخ "عبدالله جاب الله" بعد صراع طويل مع بعض قيادات الحركات الإسلامية المؤسسة منذ بداية التسعينيات، حيثُ كان "عبدالله جاب الله" مُشاركاً في ولادة العديد من الأحزاب والحركات القديمة، والتي كان يُقال منها بعد تأسيسها نتيجة مؤامرات داخلية بتلك الحركات والأحزاب والتي منها حركة "النهضة"، وحزب "النهضة" الذي أقيل منه، وقد حصل حزب "العدالة والتنمية" على رُخصة مُمارسة العمل السياسي في مارس ٢٠١٢، وقد خاض الحزب المعركة البرلمانية الأخيرة مُنفرداً رافضاً الإنضمام إلى تكتل الجزائر الخضراء الذي ضم كل من حركة "حمس" وحركة "النهضة" و"الإصلاح"، أو الإنضمام مع أي تحالف اسلامي أخر ليحصُل على سبعة مقاعد في البرلمان الأخير.

٢. حزب جبهة التغيير :

مؤسسه "إخوة عبدالمجيد مناصرة" في ٢١ مارس ٢٠١٢، ليدخل المعركة الإنتخابية البرلمانية الأخيرة، ويُعد مؤسسة "عبدالمجيد مناصرة" امتداداً طبيعياً لحركة "حمس" الأولى بقيادة الشيخ "محفوظ نحناح"، وقبل أن يحدُث الخلاف داخل حركة "حمس" الأولى، وانقسام الحركة إلى تيارين مُتصارعين، الأول بقيادة "عبدالمجيد مناصرة" الداعي للتغيير ووضع مسافة فاصلة عن السلطة، وتيار رئيس الحركة "أبوجرة سلطاني" الذي تولى الحركة بعد وفاه مؤسسها ٢٠٠٣م . ونتيجة الصراع بين التيارين وانفصال الكتلة البرلمانية للحركة إلى كتلتين، الكتلة القديمة بقيادة "أبوجرة سلطاني" وكتلة "عبدالمجيد مناصرة" التي عُرفت بحركة الدعوة والتغييروالتي تأسس من روحها وفكرها الحزب الجديد "جبهة التغيير".

٣. حزب الحرية والعدالة :

مؤسسه "محمد السعيد" المُرشح في الإنتخابات الرئاسية في ٢٠٠٩، لمُنافسة الرئيس "بوتفليقة"، وحزب "الحرية والعدالة" يُصنَف من الأحزاب الإسلامية غير الأصول الإخوانية، ويُعتبر من أحزاب الدرجة الثانية بالمُقارنة بـ "العدالة والتنمية" و" حمس" و "النهضة والإصلاح"، وترجع مُحاولات تأسيس "الحرية والعدالة" إلى عام ٢٠٠٩،حيث سعى منذ ذلك التاريخ السيد "محمد السعيد" للحصول على الإعتراف من السلطة بمُمارسة الحزب لحقه السياسي والقانوني، لكن نتيجة ارتباط اسم المؤسس لحركة "الوفاء والعدل" الدكتور "أحمد طال الإبراهيمي" الوزير الأسبق وأحد أعمدة النظام في ثمانينيات القرن الماضي بالسيد "محمد السعيد" تأخرت المُوافقة على تأسيس الحزب، وإذا كان فيما بعد حاول "محمد السعيد" فك الإرتباط التنظيمي بحركة الوفاء، فإن السلطة في الجزائر لم تقتنع، مُعتبرة أن حزب "الحرية والعدالة" سيكون حزب سياسي بواجهة يقودها "محمد السعيد"، ويتحكم فيه في الواقع الإبراهيمي.

ملامح وتطور الحركات الإسلامية في الجزائر:

تشترك الحركة الإسلامية في الجزائر مع بقية الحركات الإسلامية في الوطن العربي في صفات مُتعددة، حيث تتميز بشعبويتها وقُدراتها التعبوية على اختراق كافة الشرائح الإجتماعية والإقتصادية، ويرجع ذلك إلى تراجُع دور الدولة الوطنية في الحفاظ على المنظومة الأخلاقية التي يجب أن تسود وتتحكم في المجتمع، فضلاً عن تراجُع قرارها وهيمنتها لصالح قوى خارجية أجنبية داعمة، وعليه فأخذت الحركات الإسلامية من الدين كمُحرك لإنقاذ الدولة وجهازها السياسي وبالتالي فأصبح المرجع الديني علامة اجتماعية وثقافية وسياسية، وأخذت الدلالات والتعابير الدينية توظف من أجل توطيد جماعي للهوية مما جعل المسيرة الدينية تفقد طابعها العفوي لتُصبح مسيرة يشوبها العُنف من أجل التغيير. ولم تكن أغلب الحركات الإسلامية في الجزائر تنشأ بإعتبارها جماعات سياسية وإنما وُصفت بأنها جماعات دعوية تتبنى العمل لإعادة المنهج الإسلامي إلى واقع الحياة، وكانت الدول التي تسمح للإسلاميين بالمُمارسة السياسية كانت تسعى بالأساس إلى ضبط مستوى تفوقها وإنتشارها ومدى تحرُكها في الإنتخابات حتى حد مُعين. وكان ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر كقوة سياسية مع بداية الثمانينيات تتسم بالتأليف بين إستراتيجية أخذ السلطة واستراتيجية المُجابهة العنيفة، وكان الربط بين النُخبة الإسلامية والجماهير هو الوسيلة للحركات الإسلاموية لفرض نفسها على المسرح السياسي الوطني كقوة مُعارضة أساسية.

تطورت حركات الإسلام السياسي في الجزائر بسبب التحوُلات السياسية التي مرت بها البلاد، وتوافر هامش من الحرية بعد التحوُل نحو التعدُدية الحزبية،

وخرجت من نطاق العمل الدعوي والتلقين الديني إلى السعي نحو تكوين قاعدة شعبية تُمكنها من الوصول للسلطة، مُستخدمة في ذلك الخطاب الديني لإقناع الناخبين بمصداقية برامجها الإنتخابية، التي تسعي إلى تغيير أسس النظام السياسي غير الإسلامي، بأدوات الديمقراطية نفسها، وتمثلت الحركات الإسلامية التي واكبت التطور في ثلاثة حركات اسلامية أساسية هي تنظيم الإخوان المسلمين الجزائريين، وتنظيم حركة الجزائرة، والحركة السلفية، وقد تأثرت هذه الحركات الثلاثة في تطوُرها بموجة الصحوة الإسلامية وانتشار حركات الإسلام السياسي، فقد انطلقت حركة الإخوان المسلميين الجزائريين من التجربة المصرية، وانطلق تنظيم حركة الجزائرة من تجربة ودور جمعية العلماء المسلمين التاريخي في الثورة الجزائرية وما بعد الإستقلال، وقد نبعت الحركة السلفية وتأثرت من الحركة الوهابية في المملكة العربية السعودية.

تتمثل أهم ملامح الحركة في:

١. جميع التكتُلات الإسلامية في الإنتخابات سواء القديمة منها أو التكتلات الإسلامية الجديدة واجهت تعثُرات كبيرة، فكانت مُجرد تحالُفات تنشأ بين أحزاب أو حركات تشعُر بالضعف وتتخوف من نتائج الإنتخابات، بدليل أن حزبي "جاب الله" "العدالة والتنمية" و مُناصرة "جبهة التغيير" رفضا في انتخابات يوليو ٢٠١٢ التشريعية الإنضمام إلى تكتُل الجزائر الخضراء، رغم العديد من اللقاءات والمُشاورات التي تمت بين قيادات الأحزاب الدينية على خوض المعركة في تحالُف واحد.

٢. الإسلاميين في الجزائر انقسموا إلى شقين، **الأول** يؤمن بالتغيير السلمي والوصول للسلطة عبر صناديق الإقتراع، و**الثاني** مُعارض للنظام ويرفُض التعامُل معه، والمُشاركة في الإنتخابات مهما كانت نزاهتها.

٣. ثبات حالة الإنقسام داخل الحركة الإسلامية في الجزائر منذ ١٩٩١، وهو تاريخ أول انتخابات تشريعية تعدُدية حتي موعد الإنتخابات التشرعية الأخيرة في يوليو ٢٠١٢، وبعدها مُتمثلاً في عدم وحدة الموقف تجاه نتائج الإنتخابات والموقف من تشكيل الحكومة، وحضور جلسات البرلمان.

٤. التنافُس بين مشايخ وقيادات الحركة الإسلامية في الإنتخابات التشريعية والبلدية انعكس سلباً على نشاط الحركة الدعوى والتربوي، وبذلك تكون الحركة قد تفرغت من محتواها الأصلي في النشاط الدعوي والتربوي إلى العمل بالسياسة، وبذلك تكون الحركة قد فقدت توازُنها كحركة اسلامية، وأصبح يتحول معظمها إلى أحزاب سياسية صرف، وتخوف بعضها ساعياً إلي الدعوة إلي غلبة الجانب التربوي على الجانب السياسي فيها، ومنها حركة "الدعوة والتغيير".

٥. على مدى ١٤ عاماً من حل جبهة "القيم الإسلامية"، لم يكن هناك نشاطاً للإسلاميين يُذكَر في الجزائر، لكنهم سُرعان ما عادوا للظهور من جديد بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، وتحولت المساجد مرة أخري مسرحاً لخطاباتهم، وكثف الإخوان المسلمون تواجدهم داخل الجزائر عن طريق الكتب الدينية والمجلات.

٦. بعد انتصار الإسلاميين في الإنتخابات التشريعية عام ١٩٩١، وحل جبهة "الإنقاذ" بحكم قضائي في مارس ١٩٩٢، انقسمت الحركة الإسلامية في الجزائر إلى أربعة توجُهات سياسية وقانونية وعسكرية وسرية مما أدى إلى ضعفها واقتناع قياداتها بالعودة إلى العمل السياسي القانوني والقبول بمشروعية المصالحة الوطنية، والإنخراط في العمل السياسي القانوني وتشكيل العديد من الأحزاب السياسية الذي أدي إلى إضعاف جبهة الإنقاذ الوطني اضعافاً أبدياً، كذلك تشتيت أصوات الإسلاميين في أي انتخابات وهو ما يُفسر سبب فشلهم في الإنتخابات التشريعية الأخيرة.

٧. افتقاد الحركة الإسلامية في الجزائر مؤخراً لولاء نسبة كبيرة من الشباب الجزائري، بسبب عدم رغبتهم في الدخول في عُنف جديد، اضافة إلي قراءتهم للمشهد العربي بعد صعود التيارات الإسلامية هناك وارتباك دورها في خدمة المواطن، مما أدي إلي فُقدانها إلى أكثر من ٧٠ في المئة من أصوات الناخبين في انتخابات مايو ٢٠١٢ والمُتمثلين في الشباب.

٨. شكلت انتخابات مايو ٢٠١٢ التشريعية تحدياً صارخاً للحركة الإسلامية الجزائرية، بسبب الفشل الإنتخابي وأيضاً بسبب صعود الإسلاميين في الدول القريبة من الجزائر، الأمر الذي قد يدفعها مُستقبلاً في حالة نجاح التجارب الإسلامية في المنطقة إلى التحوُل من دائرة الفرقة والتشتُت إلى التقارُب والتنسيق، ومن دائرة التنظيم والنُخبة إلى دائرة الشعب والمجتمع، ومن دائرة مُشاركة بعضها في الحكومة وليس في الحُكم، إلي دائرة الشراكة الحقيقية ووضعية في الحكومة والحُكم معاً.

٩. احتمالات انعكاس ما يجري في مصر وتونس من اضطرابات التي كان أخرها في مصر (أحداث رفح التي راح ضحيتها ١٦ ضباط وجندي من أفراد القوات المسلحة). بالإضافة إلى وعدم وضوح الرؤية بسبب حُكم الإسلاميين في هذه الدول، مع غياب التيار الإسلامي من المشهد السياسي الجزائري، إلى تراجع الإقبال على أحزاب الحركة الإسلامية، وتفرُق أتباعها لأسباب عديدة، أهمها على الإطلاق، أحداث ووقائع عايشتها الجزائر في عقد التسعينيات (١٩٩١-٢٠٠١) هذا من جهة، والعمل على التقارُب بالقوى الوطنية الديمقراطية لتحل محل التيار الإسلامي على الأقل في السنوات العشرة القادمة – بداية من

الإنتخابات التشريعية المُنتهية في مايو، وانتهاء الإنتخابات الرئاسية (٢٠١٢-٢٠١٤) من جهة أخرى.

ثانياً: مبادرات التحول الديمقراطى الأخيرة فى الجزائر :

أخذت موجة التحول الديمقراطي في الإنتشار بين دول الشرق الأوسط وباتت تتنتقل من دولة إلى أخرى، فمنذ أن إنطلقت الشرارة الأولى في تونس حتى إنتقلت إلى عدة دول عربية، لم يكُن الشارع الجزائري بعيداً عن تلك الأحداث، فأخذت الحركات الإحتجاجية في التصاعُد مُتأثرة بموجة الإحتجاجات العارمة التي إنتشرت في الوطن العربي، والتي أطلقتها أحزاب المُعارضة والمُواطنين الجزائريين العاديين الذين إتخذوا من الحراك العربي دافعاً لهم للمُطالبة بإصلاحات كان أهمها على المستوى الإقتصادي، والإجتماعي، والسياسي.

وكان هناك عدة أسباب أدت لتحرك الشارع الجزائري ضمن الموجات الإحتجاجية، فهناك أسباب غير مباشرة كان أبرزها الدوافع الإقتصادية : كالبطالة وغلاء المعيشة والسكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيثُ يبلغ معدل البطالة في الجزائر التي يبلغ تعداد سكانها ٣٥ مليون نسمة بنحو ١٠% حسب الأرقام الرسمية، غير أن منظمات مُستقلة تُقدر النسبة بنحو ٢٥% ، وفي النواحي السياسية كانت المُعارضة تتهم نظام "بوتفليقة" بإغلاق المجال السياسي على الثلاثة أحزاب فقط المكونة للحكومة وعدم السماح لغيرها بخوض غمار العملية السياسية منذ عام ١٩٩٩. بالإضافة إلى ذلك، استمرار العمل بقانون الطوارئ حيثُ فُرضت حالة الطوارىء في الجزائر منذ عام ١٩٩٢ حين ألغيت الإنتخابات التشريعية على إثر العُنف المُسلح ومقتل أكثر من ٢٠٠ ألف من الجزائريين، وبالتالي جاءت هذه العوامل الداخلية لتعمل بدفع الأسباب المباشرة والعامل الخارجي الذي ظهر في ثورتى تونس ومصر وما حققه الشارع العربي في كلا البلدين.

إصلاحات "بوتفليقة" الدستورية لإنقاذ النظام وعزلة التيارات الإسلامية :

سعى الرئيس الجزائري إلى إقرار عدة إصلاحات شملت تحسين الحياة السياسية والاقتصادية للمواطنيين، لم تأتي من إرادة سياسية واضحة ولكنها كانت نتيجة لمُمارسة الضغط على النظام من جهتين: الضغط الداخلي في ظل تصاعُد الإحتجاجات والمُظاهرات التي إندلعت في الجزائر مع بداية عام ٢٠١١، ومن جهة أخرى الضغط الخارجي من القوى الكبرى التي تتعامل مع الجزائر، مثل فرنسا ودول الإتحاد الأوربي، فضلاً عن مؤثرات الثورات العربية التي أثرت على شعوب جميع دول الجوار.

لكن نتيجة إستمرار الإحتجاجات في الشارع الجزائري، بدأ النظام الجزائري يُطلق اصلاحاته على مراحل وبالتدريج، وجاءت أول هذه الإصلاحات بالإعلان عن إلغاء حالة الطوارىء في الثاني والعشرين من فبراير ٢٠١١، وقد جاء هذا القرار كما وصفه المراقبون تفادياً للهزات الشعبية في العالم العربي، وما بين مسيرات الطلاب والإسلاميين وتصريحات المسئولين بالتغيير والإصلاح إستمر التفاعُل في الشارع الجزائري حتى جاء خطاب الرئيس "بوتفليقة" في منتصف إبريل يطلُب فيه من البرلمان القيام بإصلاحات سياسية تتضمن مُراجعة قانون الإنتخابات بما يُعزز المُمارسة الديمقراطية، ويُعلن الرئيس لأول مرة أنهُ سيعمل على تعديل دستور البلاد من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية، أيضاً ستُشارك في صياغة ذلك التعديل لجنة دستورية بمُشاركة التيارات السياسية الفاعلة، بالإضافة إلى مُراجعة قانوني الإنتخابات والأحزاب، وتطوير الحقوق السياسية للمرأة، وحقوق الإنسان، وحرية الإعلام بما يُعزز المسار الديمقراطي .

ونتيجة لتحركات الشعب الجزائري التي لم تتوقف، قام الرئيس "بوتفليقة" في ١٥ ابريل ٢٠١١، بإجراء تعديلات في الدستور الجزائري الحالي الذي أقر في سنة ١٩٩٦، حيث يُتيح الدستور (وفقاً للمادة ١٧٦ من الدستور) اجراء التعديلات بعد مُوافقة ثلاثة أرباع البرلمان، وأيضاً نتيجة للإحتجاجات الإجتماعية قام رئيس الوزراء بإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية لتلبية مطالب المُستثمرين ورجال الأعمال.

<u>الإصلاحات الدستورية الدستورية تمثلت في :</u>

١. قانون زيادة عدد المقاعد البرلمانية حيث أقر البرلمان الجزائري نصّ قانون مُرفق بقانون الإنتخابات المُعدل يُحدد عدد الدوائر الإنتخابية ويرفع عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني من ٣٨٩ عضو إلى ٤٦٢ عضو.

٢. قانون الأحزاب الذي اعتُبر من أهم الإصلاحات حيث يسمح بالترخيص لأحزاب سياسية جديدة بعد ١٠ سنوات من التجميد، حين إعتبره البعض وسيلة لمزيد من الرقابة على المُعارضة.

٣. قانون الإعلام الذي سمح لأول مرة بفتح قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة بعد ٥٠ سنة من إحتكار الدولة للقطاع المرئي والمسموع.

٤. قانون التمثيل النسائي في المجالس المُنتخبة حيث يمنح للمرأة نسبة ما بين ٢٠% - ٤٠% من المقاعد حسب كثافة السكان، من دون أن يفرض وضعها على رأس القوائم.

٥. قانون الجمعيات المدنية الذي يُنظِم إجراءات وشروط إنشاء الجمعيات التي يُقدمها على أنها تجمع أشخاص "يُريدون تقاسُم معارفهم ونشاطاتهم بدون هدف ربحي"، واستثنى القانون الجمعيات الدينية التي أحالها إلى نظام خاص في حين نظم لأول مرة عمل الجمعيات الأجنبية.

٦. قانون يُحدد حالات التنافي بين منصب النائب والمهن الأخرى حيث جاء هذا القانون إقراراً لمنع النائب من الجمع بين منصبين والذي يتسبب في تعارض بين مهمته ومصالحه.

وإلي جانب هذه الإصلاحات الدستورية، قامت الحكومة الجزائرية أيضاً بإجراء اصلاحات اقتصادية بالتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لتهدئة رجال الأعمال وقطاع الإستثمار. **الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في :**

١. الغاء القرض المُستندي، لتسهيل اجراءات استيراد المواد والتجهيزات المُوجهة للإنتاج بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

٢. تحقيق مُعاملة مُنصفة بين القطاعين العام والخاص، واضفاء الإستقرار على التشريع الاقتصادي، والغاء بعض الإجراءات التي تقف عائقاً أمام المُنتجين على غرار القرض المُستندي، بسبب تأخير عمليات التمويل ووصول السلع.

٣. تحمل الحكومة جزء من نسبة الفائدة على القروض المُوجهة للإستثمار، بحيث لايدفع المستثمرون سوى ثلاثة ونصف في المئة من الفوائد، بما أن الخزينة العمومية تتكفل بتخفيض اثنين في المئة.

٤. تشجع الحكومة البنوك على الإبقاء على نسبة ٥.٥ % من الفوائد التي تُطبقها على القروض المُوجهة للإستثمار.

موقف التيار الاسلامي و قوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني من هذه الإصلاحات:

وتباينت ردود الأفعال على القوانين التي أقرها الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، ففي الوقت الذي ظهرت فيه لامبالاه شعبية مُثيرة للدهشة خصوصاً من قبل المواطن الجزائري العادي، وصف المُعارضين للنظام الإصلاحات التي إنتهى إليها البرلمان غير حقيقية، وهى فقط مُحاولة لإيقاف الشعب عن الإستمرار في الإحتجاج على سياسات الحكومة، مؤكدين أن القوانين والنصوص التي تتعلق بالعملية السياسية مثل: قانون الإنتخابات وقانون الأحزاب السياسية ستبقى غير فعالة في ظل غياب القوى السياسية المُحركة للإصلاح السياسي، وتراجُع الإرادة السياسية

لتطبيق تلك الإصلاحات وتحويلها من نصوص إلى أرض الواقع ليشعُر بها المواطن الجزائري. وضمن تلك ردود الأفعال، إنتقد رئيس حركة "حمس" الإصلاحات وإعتبر أن القوانين التي صدق عليها البرلمان لا تضمن الحريات والإنفتاح السياسي والإعلامي، وأوضح أن الرأي العام غير مُتحمس لهذا المستوى من الإصلاحات بسبب التضييق على الحريات السياسية والإعلامية والنقابية والمجتمعية. وبالتالي قد تكون الإصلاحات مقتصرة على ترتيب وضع النظام القائم وليس بهدف تغييره، وتعمل لمُواجهة الشارع الجزائري وتفادي موجات الربيع العربي، وانتقدت أيضاً حركات المجتمع المدني الإصلاحات، واعتبرت "حركة الشباب المُستقل من أجل التغيير" رفع حالة الطوارئ من قبل النظام تمت دون أن تُحدد المسؤوليات عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في ظل العمل بالقانون، كما انتقدت الحركة استبدال نظام الترخيص بنظام التصريح المعمول به حالياً فيما يتعلق بقانون الجمعيات، وكذلك القيود المفروضة على الجمعيات الأهلية الدولية وعلى تمويل الجمعيات الجزائرية من الخارج ، واتفقت أيضاً منظمات المجتمع الجزائري التي تتخذ من الخارج مقرات لها، بأن الإصلاحات تحتاج إلى المزيد سواء على مستوى القوانيين أوالمُمارسات، وفي شتى الميادين السياسية والاجتماعية.

<u>أسباب خروج الجزائر من موجة الصعود الإسلامي:</u>

انطلاقاً من إصلاحات "بوتفليقة" وحكومته التي كانت سبباً رئيسياً من أسباب خروج الجزائر من مربع الثورات في شمال افريقيا، نتطرق إلي البحث عن الأسباب الأخري التي شاركت في وصول الجزائر إلي نفس النتيجة التي أدت إلي تراجُع الإسلاميين الجزائريين بشكل كبير وغير متوقع في ظل صعود النماذج التونسية والمصرية والمغربية حيث إخترقت الحركات والتيارات الدينية برلمانات هذه البلاد عبر صناديق الإقتراع بدافع من الشعوب التي قادت الثورات الإحتجاجية فيها، وترجع **<u>أسباب خروج الجزائر من مربع الثورات الشمال إفريقية إلي:</u>**

١. **<u>أسباب مرتبطة بيقظة النظام الجزائري والتحرك بسرعة لمواجهة موجة التغيير في كل من مصروتونس وهي :</u>**

- ان النظام الجزائري واجهة المُظاهرات الشعبية دون عنف، بل أسرع في إطلاق سراح المحبوسين، واستجاب على الفور لمطالب المتظاهرين الاجتماعية المشروعة وذلك بتجميد الأسعار ورفع في الأجور.
- شرع النظام على الفور في اصلاحات سياسية عديدة شملت مجالات الإعلام، وتأسيس الجمعيات وتكوين الأحزاب، ومشاركة المرأة في الهيئات البرلمانية وتنظيم الإنتخابات وتنظيم البلديات.
- أبدى النظام الجزائري في لحظة انطلاق المُظاهرات رغبته في تعديل ملفات اقتصادية مُتوقفة منذ سنوات.

- اعلان النظام عن قبوله مُبكراً بمُراقبة الإنتخابات البرلمانية، واعتمادة لأكثر من ٥٠٠ مراقباً دولياً، كما نبه إلى أن البرلمان القادم يتحمل وحده المُوافقة على التعديلات الدستورية وتعديل الدستور، وهنا أسال البرلمان لُعاب أحزاب التيار الإسلامي والمُعارض للمُشاركة وتجهيز مُرشحين بدلاً من اثارة العنف.
- خطابات الرئيس "بوتفليقة" المؤثرة التي انطلقت أثناء التظاهرات والتي خاطب بها الجزائرين دون المُسيسين، ومُتحدثاً عن مناسبات مفصلية في تاريخ الجزائر الحديثة، مثل عيد تأميم المحروقات وذكرى تأسيس اتحاد العمال وذكرى مجازر ٨ مايو ١٩٤٥.
- اعلان الرئيس في خُطبة عن موقفه الحزبي بأنه بعيداً عن دعم أي أحزاب في الشارع، في الوقت الذي لم يتنكر لماضيه الحزبي.
- نجاح الإنتخابات التشريعية حيث دفع النظام بكل قوة على أن تتم في أجواء هادئة وأن تكون نسبة المشاركة مُقنعة للمواطنيين، وقد نجح النظام في هذا التحدي الأول اثناء اشتعال الثورات العربية في دولها، وذلك بشهادة أكثر من ٥٠٠ مراقب دولي والتي أقرت بأن الإنتخابات أجريت في هدوء مع غياب أي مظاهر للعنف والصدمات.

٢. **<u>أسباب مُرتبطة بحالة المواطن الجزائري، ومتابعته لما كان يجري في تونس، ومصر، و ليبيا، وسوريا، واليمن، وهي:</u>**

- تذكر المُواطن الجزائري للعشيرية السوداء وما صاحبها من مآسي ودمار خلال تلك الفترة ،بالتالي تخوف من تكرار التجربة وابتعد عن المشاركة في التظاهرات، ورفض التصويت لصالح الاحزاب الاسلامية.
- حالة اللامبالاة التي سيطرت على المواطن الجزائري ورفضه لمشاركة الأحزاب الإسلامية والمعارضة في تفعيل تظاهرات ضد النظام، وذلك بسبب حرصه الشديد لمتابعة ما كان يجري في تونس ومصر، وباقي دول الربيع العربي.
- تخوف الشعب الجزائري من عواقب الثورة ضد النظام، خاصة مع مشاهدته لتماسُك النظام السوري ضد ثورة شعبه، إضافة إلي سقوط "سركوزي"، ونجاح "بوتن"، مع انكشاف حقيقة الأمريكان ضد الأنظمة المُستقرة.
- تشتت تحرُكات الأحزاب المعارضة بين المشاركة في الإنتخابات والإستعداد لها وبين الدفع بالصلاحيات السياسية إلي أبعد مدى والضغط على السلطة، وبالتالي تشتت المواطن في اتخاذ موقف واحد من السلطة.
- ادراك المواطن حقيقة بعض الأحزاب الإسلامية التي كانت تعمل في حضن النظام الحالي، والتي أطلقت المبادرات والتظاهُرات للعمل ضد النظام في نفس الوقت، بالتالي فقدت وهذه الأحزاب ودعواتها مصداقيتها أمام المواطن الجزائري.

- **أسباب مُتعلقة بالوضع الداخلي للحركة الإسلامية في الجزائر وفشلها في أول انتخابات برلمانية انطلقت في توقيت ربيع الثورات العربية**، وبالتالي لم تستطيع تحريك الشعب ضد النظام، ولم تنجح في اقتناص الفُرصة مثل نظيراتها في دول الربيع العربي **لعدة أسباب منها:**

١. أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي هى المُنافس الأقوى لحزب جبهة التحرير الوطنية قد تم إختراقها من قبل الأجهزة الأمنية، وبالتالي تم إبعادها عن الساحة السياسية.

٢. الأحزاب الإسلامية في الجزائر والتي شكّلت قائمة الجزائر الخضراء قد تشكلت من أحزاب إسلامية متصارعة ومختلفة فيما بينها، فضلاً عن أنها كانت مشاركة في الحكم الجزائري، وممثلة بوزراء لأكثر من ١٥ سنة في الحكومات الجزائرية المُتعاقبة، وبالتالي فهي ليست أحزاباً راديكالية مُعارضة حُرمت العمل السياسي، وهو فرق واضح يُذكر مُقارنة بين الأحزاب الدينية في الجزائر والإخوان المسلمين في كل من تونس ومصر.

٣. أن جبهة "التحرير" الوطنية عملت على تجديد نفسها من الداخل وبالتالي فلم تعُد ذات الحزب نفسه الذي خاض الإنتخابات في تسعينيات القرن الماضي، وتبعاً لذلك فإن القيادات التاريخية لجبهة "التحرير" لم تعُد موجودة وشارك فيها القيادات الشابة بالإضافة إلى إنسحاب الحرس القديم مُسلماً مواقع القرار للشباب على عكس ما حصل في دول المنطقة.

٤. المؤسسة العسكرية وهي العمود الفقري للدولة الجزائرية انتهجت السياسة نفسها فجددت نفسها وأصبح الجيش الجزائري اليوم وهو الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطنية، يقوده الجيل الثالث من الضباط.

٥. الإسلام السياسي في الجزائر إستنفذ نفسه بعد أحداث التسعينات لأنه لجأ إلى الإرهاب والقتل والذبح والتكفير وإلى ما يسمى بالعنف الاجتماعي أو الإرهاب الاجتماعي، وبالتالى فإن المأساة الجزائرية ما زالت حاضرة في الأذهان بعدما أدت إلى خسائر بشرية تقدر بـ ٢٠٠ ألف قتيل وأخرى مادية تصل إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار ، إلى جانب إنحسار دور الجزائر على الصعيد الدولي والسياسي والإقتصادي ، مما أدى إلى أن ينأى الشعب الجزائرى بنفسه عن الأحزاب الدينية المتشددة.

وعلى الرغم من التوجه الإسلامي في الإنتخابات التي جرت في كل من تونس و مصر، والمغرب، تبقى الحالة الجزائرية مُختلفة؛ فعدم مبالاة المواطن الجزائرى بالحياة السياسية والذي مازالت لديه عقدة انتخابات عام ١٩٩١وتبعاتها، بالإضافة إلى الركود السياسي الذي إستمر لعقدين دون حراك فعال، فإما وجوه قديمة

إعتادها الناخب الجزائري أو وجوه جديدة تفتقر إلى الخبرة والتجربة السياسية جعل من الجزائر استثناء من دول الربيع العربي أو قد يؤجل عملية التغيير حتى الإنتخابات الرئاسية في ٢٠١٢.

ثالثاً: الإنتخابات التشريعية الأخيرة والصراع الحزبي:

في ظل انشغال الشارع الجزائري بالإحتجاجات الثورية التي سادت البلاد مُطالبة بتحسين وتغيير الظروف المعيشية والإقتصادية، جاءت الإنتخابات التشريعية تزامُناً مع الإنشغال بالمشكلات الإجتماعية وإرتفاع أسعار المواد الإستهلاكية والغذائية.

واستمدت هذه الإنتخابات أهميتها من **عدة اعتبارات: أولها**، أن النُخبة الحاكمة للجزائر طوال فترة الإحتجاجات نجحت في استيعابها وتغيير السيناريو الذي حدث في تونس ومصر، وليبيا، ومنه فعلى المستوى النظري تبدو الإنتخابات كبديلاً تعويضياً عن الثورة، **ثانيها**، أن هذه الإنتخابات تزامنت مع صعود النُخب الإسلامية في تونس، والمغرب، ومصر، وحتى ليبيا من مُنطلق أن المجلس الذي كان يُدير شؤون البلاد أغلب عناصره ذات توجُهات إسلامية، بمعنى أن الإنتخابات التشريعية الجزائرية أُجريت في ظرف المغاربية في صورة يغلُب عليه ما يُمكن أن نُسميه ربيع الإسلام السياسي مغاربياً وعربياً.

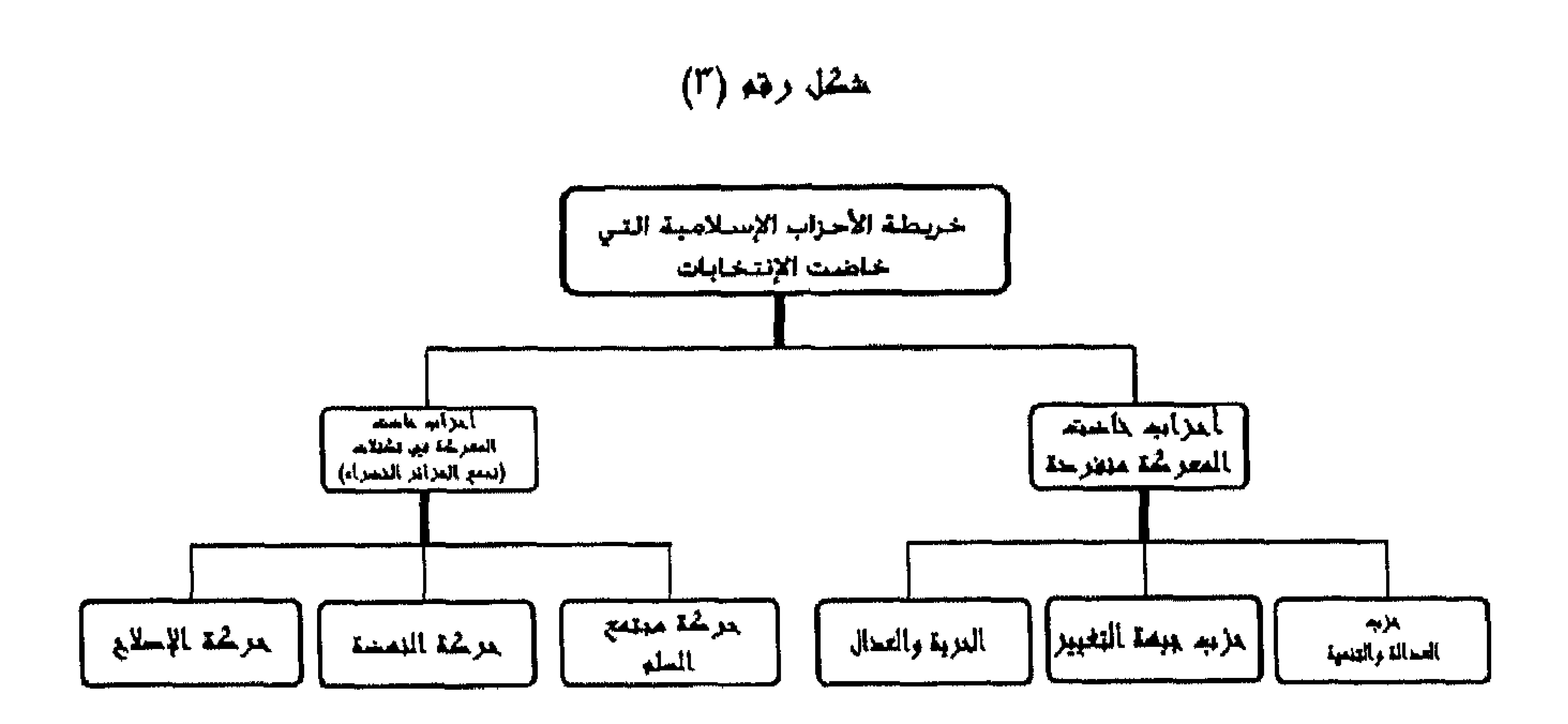
ولدراسة تأثير الإنتخابات التشريعية الأخيرة ولمعرفة مدى تأثيرها على مستقبل الحركة الإسلامية، نتناول شرح وتحليل التكتلات والتحالفات الحزبية التي أجرتها الأحزاب الإسلامية لمواجهة الحزبان الحاكمان للبلاد، وتأثير هذه التحالفات على النتائج التي حققتها الحركة الإسلامية، والتي أثرت في مستقبلها السياسي بالسلب دون دول المنطقة.

التكتلات والتحالفات الحزبية:

بدأت الإنتخابات التشريعية الجزائرية في ظل موجات إحتجاجية ثورية قادتها الشعوب العربية للسعى إلى تحقيق قدر من التغيير، وخاض الإنتخابات صف مُمزق بين ستة فرق محسوبة على التيار الإسلامي وغالبها ينحدر من مدرسة الإخوان المسلمين، وتُعد بعض هذه التشكيلات الإسلامية التي خاضت الإنتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر ذات تاريخ عريق والبعض الآخر يُعد من الأحزاب الناشئة التي سمحت بها الحكومة بعد تعديلات الرئيس "بوتفليقة" الدستورية في إبريل من عام ٢٠١١، ومن أقدمها "حركة مجتمع السلم" (حمس) التي يتزعمها "أبو جرة سلطاني"، والتي تُمثل التيار الإخواني الرئيسي. وهي الحركة التي خرج منها حزب جبهة "التغيير" الذي يتزعمه "عبد المجيد مناصرة"، بعد أن إنشق هو وعدد من

مؤيديه عن "حمس" بعد صراع طويل شق صف الإخوان بسبب مُشاركة "حمس" في تحالف رئاسي قبل ثماني سنوات، ومن بين الحركات الإسلامية المُتنافسة كذلك "حركة النهضة" التي يقودها الآن فاتح ربيعي، وهي الحركة التي خرج منها حزب "حركة الإصلاح الوطني" التي يقودها "حملاوي عكوشي". ومن حركة الإصلاح تكون تياران فكريان مُنفصلان هما "جبهة العدالة والتنمية" بقيادة "سعد عبدالله جاب الله" و"جبهة الجزائر الجديدة" التي أسسها "جمال عبد السلام". والحركة الأبرز بين هذه التيارات الإسلامية هي "حمس" إذ لها خبرة في المُشاركة في السلطة ولها ٤ وزراء في الحكومة السابقة لتوقيت لإجراء الإنتخابات، وتعتبرها بقية التيارات الإسلامية وافدة على فريق المُعارضة الإسلامية، كما تتوجس المُعارضة من قرار "حمس" الخروج من التحالف الرئاسي الذي جمعها لسنوات مع حزبي السلطة؛ جبهة "التحرير الوطني" والتجمع "الوطني الديمقراطي".

شكل رقم (٣)



ويُعتبر من أقوى التحالفات الإسلامية المُعلنة رسمياً، والتي خاضت الإنتخابات بقائمة موحدة هى التحالف الثلاثي بين حركة "مجتمع السلم" وحركة "النهضة" وحركة "الإصلاح الوطني". والتزمت هذه الأحزاب المؤتلفة بالتداول السلمي للسلطة، واحترام خيار الشعب مهما يكُن الطرف الفائز، والعمل مع جميع الجزائريين في حال الفوز، واحترام دستور البلاد. وقد أطلق هذا الائتلاف على نفسه اسم "الجزائر الخضراء" بدلاً من التكتل الإسلامي، تفادياً لرفض وزارة الداخلية

قوائمه الإنتخابية بحجة أن قانون الأحزاب والدستور يمنع استخدام الدين لأغراض انتخابية.

ومن مبادئ هذا التكتل، والتي نادى بها في حملاته الإنتخابية هي (١) أن الإسلام دين الدولة، (٢) العروبة والأمازيغية، وهما صلب الهوية الوطنية في إطار المبادئ الإسلامية، (٣) اعتبار بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ هو الإطار المرجعي للدولة الجزائرية، (٤) تطبيق النظام الديمقراطي الجمهوري، (٦) التداوُل السلمي للسلطة، (٧) تحقيق الحريات الفردية والجماعية، (٨) احترام العهود والمواثيق الدولية القائمة على أساس توازن المصالح.

وبسبب الخوف من نجاح هذا التكتُل في مُواجهته والهجوم عليه من باقي التيارات، خصوصاً التيار العلماني، بإعتبار أن تكتُل هذه الأحزاب الإسلامية في قوائم موحدة سيُصعِب من تصنيف نوابها وفق انتماءاتهم الحزبية، ورفض المُعارضون من الأحزاب الليبرالية أن يُطلق على هذه الأحزاب تسمية "الإسلامية"، لأن الإسلام دين الجميع، ورأوا أن هذه الأحزاب تحالفت من أجل تقاسُم المناصب في البرلمان. وعلى هذا المسار نفسه من مهاجمة الأحزاب الإسلامية المتحالفة، سار حزب "التجمع الديمقراطي" وجبهة "التحرير الوطني"، بإطلاق التصريحات الهجومية ضد وصول التيارات الإسلامية إلى حكم البلاد، مُعتبرين أن تقدمهم في الإنتخابات سوف يُعيد البلاد إلى أجواء مطلع التسعينيات، عندما اندلعت مُواجهات مسلحة بين الجيش من جهة ومسلحي الجبهة "الإسلامية للإنقاذ" والسلطة .

لكن على الرغم من قوة تحالف "الجزائر الخضراء"، وقدرته على حسم الأكثرية من أصوات الناخبين لصالحه، الا أن أصواتاً من الإسلاميين توجهت من تكتل القائمة الخضراء إلى أحزاب دينية أخرى، مثل حزبي "عبدالله جاب الله"، وجبهة التغيير التي يرأسها "عبدالمجيد مناصرة"، وجبهة "الجزائر الجديدة" التي يقودها "جمال بن عبد السلام".

<u>ملاحظات عامة على التحالفات الإسلامية:</u>

١. يُذكر أنه في مقابل تكتل جبهة "الجزائر الخضراء"، رفضت أحزاب "جبهة العدالة والتنمية"، وجبهة "التغيير"، وجبهة "الجزائر الجديدة" اللحاق بالتكتُل الإسلامي القديم "الجزائر الخضراء "، بل دخلت الجبهة "الإسلامية للإنقاذ" المُنحلة على خط الداعين إلى مقاطعة الإنتخابات، وشكل موقفها مادة دسمة لتشكيلات تتبنى المرجع الوطني الراديكالي هاجمت " الإنقاذيين" طوال أيام الحملة الإنتخابية.

٢. ظل التحالف الإسلامي هشاً غير متماسك منذ بداية الحملة الإنتخابية حتي يوم التصويت، وبالتالي كانت الفرصة أمام الأحزاب الدينية ضعيفة، وهو ما قد يُذكِر بالمشهد عام ١٩٩١ عندما تفرق الإسلاميون وأصرت جبهة "الإنقاذ الإسلامية" على

الإنفراد بالمشهد الإسلامي، ورفضت الإنخراط في تحالف مع جبهات أخرى، وهو ما سهل إنقلاب الجيش على نتائج الإنتخابات فيما بعد. ويُذكر أن ضعف التحالف الإسلامي وتشتته في انتخابات مايو ٢٠١٢ أفقد الإسلاميين تكرار فرصة فوزهم في في آخر إنتخابات تشريعية جرت في عام ٢٠٠٧ بـ ٥٩ مقعداً من بين ٣٨٩ مقعد، وكان الأمل في الفوز بتلك الإنتخابات التي تنافس فيها ٤٤ حزباً بأغلبية المقاعد التي إرتفع عددها إلى ٤٦٢ مقعد بفعل تزايُد عدد السكان خلال الخمس سنوات الماضية.

٣. واستكمالاً للتحالفات الإسلامية، والتي حدثت في الوقت الضائع، فقبيل الإنتخابات بأيام قليلة والتي لم تُسفِر عن نتائج لكسب المعركة الإنتخابية من التيارات الليبرالية والأحزاب المساندة للنظام، سعت الأحزاب الإسلامية المُتحالفة كسب واقناع التيار السلفي بالمُشاركة في الإنتخابات اقتداء بنظيره المصري (حزب النور) إلا أن جميع المُحاولات انتهت بالفشل، وظل التيار السلفي رافضاً للمُشاركة مُقتصراً بعض اتباعة على التصويت غير مُحدد الإتجاه.

٤. تأثرت التحالفات الإسلامية في عدم قدرة قياداتها على جذب أصوات الإسلاميين، وأصوات الكتلة الصامتة، بدعوات بعض شيوخ الحركة الإسلامية المُتضاربة بشأن الإنتخابات ودعواتهم بالإعتراض عليها ومُقاطعتها، فكان الداعية الإسلامي الجزائري المُقيم في ألمانيا رابح كبير والمنتمي لحزب جبهة الإنقاذ المحظورة حتى الآن قد دعا إلى مُقاطعة الإنتخابات قائلاً "إن السلطات الجزائرية لا تملك نية حقيقة في تنظيم إنتخابات حرة ونزيهة"، وتتفق هذه التصريحات مع دعوة قيادي "الجبهة" "عباس مدني" المقيم في قطر إلى "العزوف الإنتخابي"، في حين نادى البعض الآخر بضرورة أداء التصويت الإنتخابي كما ذكر الشيخ "شمس الدين بوروبي" الذي إعتبر أن المُشاركة في الإنتخابات "واجب ديني".

الإقتراع ونتائج التصويت:

بدأت الإنتخابات التشريعية في ١٠ مايو ٢٠١٢، حيث توجه الجزائريون إلى صناديق الإقتراع لإختيار ٤٦٢ عضو في المجلس الشعبي الوطني، وتُعد هي خامس إنتخابات برلمانية تعدُدية أكثر ما يُميزها عن سابقتها الإلحاح على ضرورة تصويت الجزائريون تماشياً مع ما تشهده تجارب المنطقة العربية. وشارك في الإقتراع أقدم حزب معارض هو جبهة "القوى الإشتراكية" بعد أن قاطع البرلمان منذ ١٥ سنة، لكن الحزب العلماني المُعارض "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" غاب عن هذه الإنتخابات، فيما إنخرط في المُنافسة "حزب العمال" الذي تقوده "لويزة حنون" وهي أول امرأة تُشارك في إنتخابات الرئاسة ببلد عربي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩.

من ناحية أخرى فإن قيادات ومُناضلي وأنصار الجبهة "الإسلامية للإنقاذ" المحظورة قد تم إقصاؤهم من الترشّح ومن تأسيس حزب لأن السلطة حملتهم مسؤولية الأزمة الأمنية بواسطة قانون المُصالحة الذي صدر في ٢٠٠٦ وبموجب التدابير التي أدخلتها على قانون الأحزاب. وجاءت اللائحة الإنتخابية لتضُم ٢١.٦ مليون ناخب يتنافس على الفوز بأصواتهم حوالي ٢٥ ألف مُترشح مُمثلين من ٤٤ حزباً سياسياً، و١٨٦ لائحة ترشيح مُستقلة ويوجد من بينهم ٧٧٠٠ إمرأة نتيجة للقانون الذي شجع على المشاركة السياسة للمرأة، ويُخصص لها نسبة ٣٠% من تشكيلة البرلمان.

نسبة المشاركة والنتائج العامة للإنتخابات :

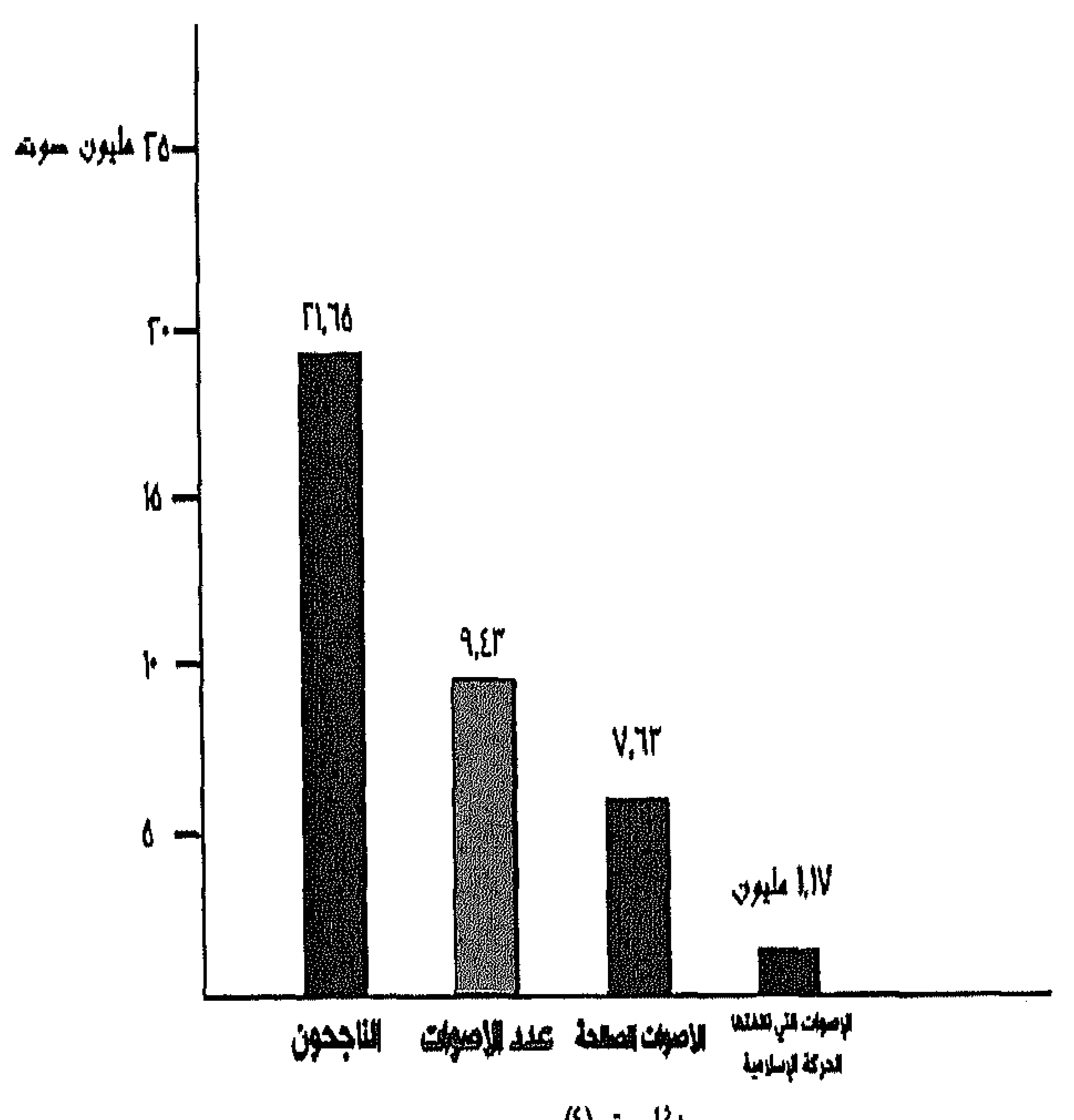
بلغت نسبة المشاركة ٤٣ في المئة، وترك في نفس الوقت ١.٧ مليون ناخب أوراق اقتراعهم فارغة، وهذا يعني أن نسبة التصويت الفعلية بلغت ٣٥ في المائة، وهذا يعكس تدني نسبة المشاركة، وكذلك عدم الثقة من جانب قطاعات واسعة من السكان، ولاسيما الشباب، بالعملية السياسية برمتها في الجزائر.

أما عن النتائج الفعلية، فتم رصدها على النحو التالي، ولأن النظام الإنتخابي في الجزائر يفرض حد أدنى نسبة ٥ في المئة في كل دائرة انتخابية للتأهُل للحصول على مقاعد، وبناء عليه، حصل حزب جبهة "التحرير الوطني" الحاكم في البلاد على ٤٨ في المئة من المقاعد، وبنسبة ١٧ في المئة فقط من الأصوات، وهذا يُعادل ١.٣٢ مليون ناخب، مع الأخذ في الإعتبار أن ٦ في المئة فقط من الناخبين الذين لهم حق التصويت في الجزائر اختاروا جبهة "التحرير الوطني"، بالتالي يكون حزبي السلطة في الجزائر جبهة "التحرير الوطني" (حزب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة) فاز بالمرتبة الأولى بحصوله على ٢٢٠ مقعد من أصل ٤٦٢ وبزيادة تُعادل ٨٤ مقعداً عن آخر إنتخابات برلمانية، وحزب "التجمع الوطني الديمقراطي" (ليبرالي) الذي يقوده رئيس الوزراء الحالي "أحمد أويحيى" قد فاز بالمرتبة الثانية بحصوله على ٦٨ مقعد، منهم ٣٢ امرأة ، في حين حصل الإسلاميون تحالُف "الجزائر الخضراء" والذي يضُم ثلاثة أحزاب هي حركة مجتمع السلم "حمس" (٥١ نائبا)، وحركة "النهضة" وحركة "الإصلاح الوطني" بالمرتبة الثالثة بحصولهم على ٤٨ مقعد، منهم ١٥ إمرأة.

وجاءت النتيجة لباقي الأحزاب **كالتالي:** حاز حزب جبهة "العدالة والتنمية" الإسلامي على ٧ مقاعد، وحزب "جبهة التغيير" الإسلامي هو الآخر على ٤ مقاعد فقط. وجبهة "القوى الإشتراكية" وهي أقدم حزب معارض حصلت على ٢١ مقعداً، فيما حصل حزب العمال اليساري على ٢٠ مقعد بـ ١٠ نساء، وتوزعت بقية المقاعد على أحزاب صغيرة وأخرى حديثة النشأة؛ الحركة الشعبية ٦ مقاعد، الفجر ٥ مقاعد، التضامُن والتنمية ٤ مقاعد، ونالت أحزاب صغيرة أخرى أقل من ٣ مقاعد لكل منها، فيما نال المستقلون ١٩ مقعداً.

وجاءت نسبة المشاركة ٤٢ % أى ما يُعادل حوالى ١٠ ملايين ناخب، حيث أن الذين رفضوا التصويت ٥٧ %، وتُعد هذه النسبة هى الأفضل من نتائج دورات إنتخابية سابقة مُشيرة إلى العزوف عن الأحزاب الإسلامية، وهو في حد ذاته مؤشر على أن هناك تغييرات بدأت تطرأ على التوجُهات السياسية للمواطن الجزائري.

وكانت من أهم تلك النتائج فوز المرأة الجزائرية بنسبة كبيرة نوعاً ما بفضل نظام الحصص الجديدة "الكوتة"، والتي شهدت فوز ١٤٥ من أصل ٧٧٠٠ أمرأة ترشحت لتلك الإنتخابات، وهو ما يُعادل ٣١ في المئة من المجموع الكلي للمُرشحات، ونسبة تفوق كثيراً نسبة النساء المُمثلات الجمعية التأسيسية في تونس.



شكل رقم (٤)
الأصوات التي حصلت عليها الحركات الإسلامية

المصدر: حسابات الباحث استنادًا إلا بيانات الصادرة عن المجلس الدستوري الجزائري

ملاحظات عامة على عملية التصويت والنتائج:

١. النتيجة مُخيبة للآمال بالنسبة للتيار الإسلامي، وقد تكون هذة النتيجة عائدة إلى عدم تمكن الأحزاب الإسلامية من مُلامسة احتياجات المواطنين في

برامجهم الإنتخابية هذا إلى جانب إنتشار دعوات المقاطعة للإنتخابات في عدة أوساط إسلامية، ويبدو أن ضعف مستوى التصويت للإسلاميين يعود إلى أسباب ذات صلة بالداخل الجزائري وخارجه؛ بالنسبة إلى الأسباب الداخلية يُمكن تحديدها في سببين **الأول:** عدم مُشاركة جبهة "الإنقاذ" في الإنتخابات لكونها محظور عليها العمل السياسي، حيث إكتفت بتوجيه الدعوة إلى المقاطعة، **والثاني:** الأحزاب الإسلامية الأخرى التي طغت عليها صفة التشتت، ويُمكن إستنتاج أن الجزائريين وثقوا في وعود الدولة بالإصلاح والدليل على ذلك عدد المقاعد التي فاز بها حزب جبهة "التحرير الوطني" حزب الرئيس "بوتفليقة".

٢. أن أداء الأحزاب الإسلامية في الجزائر ضعيف نسبياً، خصوصاً بالمقارنة مع الأداء القوي في دول عربية أخري في الإنتخابات الأخيرة "مصر، تونس، المغرب"، حيث كان الإسلاميون في الجزائر جزاءاً من الأغلبية الرئاسية الحاكمة للبلاد، وكانوا يتولون مناصب وزارية تمثلت في أربعة حقائب في الحكومة التي كانت قبل الإنتخابات، من هنا اعتُبر الناخبون الجزائريون أن وجود الإسلاميون في الإنتخابات ومُنافستهم لحزبي السلطة هو مجرد تلاعُب بهم، بالإضافة إلى أن الجبهة "الإسلامية للإنقاذ" التي كانت تتجه للفوز في انتخابات عام ١٩٩٢ التشريعية، تم حظرها منذ ذلك الحين، ودعا قادتها إلى مقاطعة تلك الإنتخابات الأخيرة، بالتالي فإن نتائج الإنتخابات هذه تُعتبر بمثابة رسالة قوية للإسلاميين المعتدلين، تتضمن أن تعاونهم مع الحكومة أضرهُم كثيراً، وأنه من الأفضل أن يعودوا للمُعارضة الصريحة، حيث شاركت حركة "مجتمع السلم" الجزائرية في الحكومة لمدة ١٧ عاماً، وكانت جزاءاً من تحالف دعم الرئيس "بوتفليقة".

٣. تحليل نتائج الإنتخابات هذه يعني أن الإنتخابات التشريعية تكون بمثابة الخطوة الأولى في اخراج الحياة السياسية الجزائرية من حالة الجمود التي تعيشها الجزائر منذ فترة طويلة، حيث شارك في الإنتخابات هذه أكثر من ٢١ حزباً جديداً تأسست بعد تعديلات "بوتفليقة" الأخيرة، وأيضاً تطرح نتائج الإنتخابات عدة تساؤلات عن مدى قابلية وعود الإصلاح السياسي والاقتصادي من التحقق على أرض الواقع في المستقبل القريب، والخشية، في حال الفشل من رد فعل الملايين من الشباب الجزائريين الذين يشعرون بالإستياء بالفعل بسبب ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الإسكان الحادة .

٤. أن ثمة أسباب داخلية وخارجية تُبرر انخفاض الإقبال على مكاتب التصويت **أولها**، أن قطاعاً من المواطنين يعتقدون أن التصويت أو عدمه لا يُفيد في شيء بذريعة أن النتائج مُحددة سلفاً، والسبب **الثاني**، أن كثيراً من المواطنين يرون أن المرشحين لا يرقون إلى تطلُعاتهم ومتطلبات الإحتجاجات الثورية التى شهدها الشارع الجزائري والتغييرات التي تشهدها المنطقة العربية بوجه عام. أما الأسباب الخارجية فتتمثل في ظاهرة عدم استقرار الأوضاع في دول الجوار المغاربي حيث إن البديل الإسلامي لم يُسجل النجاح المطلوب في

إثبات قُدرته وجدارته في إشباع التوقُعات الشعبية التي هي بالأساس إقتصادية، ومن ثم فإن فشل الإسلاميين في الحصول على أغلبية المقاعد البرلمانية يُشكل للإسلام السياسي المغاربي ضربة مُوجعة نسبياً، إذ أحبطت مُفاجأة الجزائر قيام حزام سياسي إسلامي مغاربي، في الوقت الذي ظن فيه السواد الأعظم أن الجزائر معقل الأحزاب الإسلامية وأن ربيع صعود نجم الأحزاب الإسلامية لن يشع كما يجب إلا بإنضمام الجزائر إلى هذا الربيع.

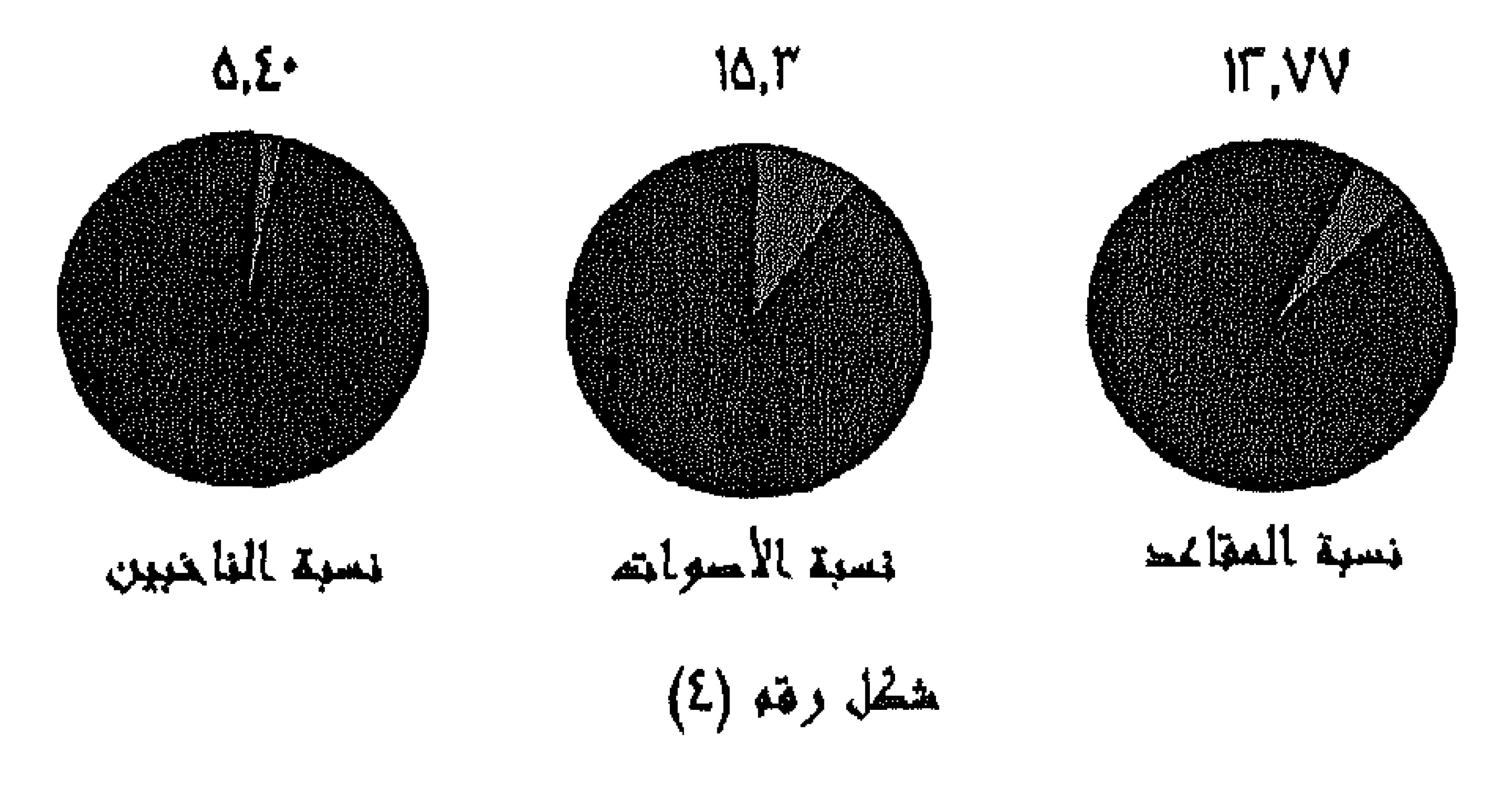
٥. **ترجع أسباب إخفاق التيار الإسلامي في حصوله على أقلية إلى :**

- عدم تمكُن الأحزاب الإسلامية من مُلامسة احتياجات المواطنين في برامجهم الإنتخابية، إلى جانب انتشار دعوات المُقاطعة للإنتخابات في عدة أوساط إسلامية.

- الخلافات والإنشقاقات داخل التيار الإسلامي في الجزائر، وهو ما أدي حتماً إلى تقليل حصة الإسلاميين، بالإضافة إلى عدم خوض التيار السلفي الجزائري الإنتخابات بشكل قوي، بل قد اكتفى تيار ضيق داخله بالتصويت فقط.

- ضعف الحملات الإنتخابية للأحزاب الإسلامية، بالإضافة إلى اعتقاد فئة من الناخبين بأن الإنتخابات هي مسابقة توظيف لشغل مناصب برلمانية، أو للهاربين من العدالة الباحثين عن الحصانة. هناك أيضاً قناعة رسختها المُعارضة بأن اللعبة حُسمت مُسبقاً، أو أن التزوير سيكون لا محالة.

الحركة الإسلامية في الإنتخابات التشريعية الجزائرية ٢٠١٢



شكل رقم (٤)

المصدر: حسابات الباحث استناداً إلا بيانات الصادرة عن المجلس الدستوري الجزائري

مستقبل الحركة و مؤثرات الفشل الانتخابي الاخير:

انطلاقاً من نتائج انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٢، والتي أظهرت نتائجها فوزاً كبيراً للحزب الحاكم مقابل انتكاسة للأحزاب الإسلامية وذلك خلافاً لما شهدته دول الربيع العربي من فوز كاسح للإسلاميين في الإنتخابات التي أُجريت بعد الثورات تأكد لنا أن أحجام الأحزاب الإسلامية في الشارع الجزائري ستبقى على حالها، إن لم تُصيبها انشقاقات وانقسامات داخلية تضعف من تواجُدها ومُقاومتها للحزبين الحاكمين حالياً جبهة "التحرير" و"التجمع الوطني الديمقراطي" اللذان سيتمكنان بفضل فشل الحركة الإسلامية في هذه الإنتخابات، وعدم حصولهما على أغلبية من تمرير كافة القوانين التي تُحجم مستقبل الأحزاب الإسلامية المُنافسة، والتي منها تعديل الدستور الذي وعد به الرئيس "بوتفليقة" في خطاب ١٥ إبريل قبيل الإنتخابات عندما أعلن إصلاحاته السياسية، ونتيجة لحالة النكسة الإنتخابية وعدم الإستقرار التي تمُر بها الأحزاب الإسلامية التي خاضت الإنتخابات، خاصة وأنها كانت تؤكد أن فوزها مضمون، وأنه لا شيء سوى التزوير يُمكن أن يفصلها عن النجاح الذي حققته الحركة في دول مجاورة مثل مصر وتونس والمغرب، فإن مستقبل الأحزاب الإسلامية في الجزائر سيكون مضطرباً بين محاولات العمل مع السلطة مثلما كانت تعمل على مدي سنوات طوال وبين الرغبة في الإبتعاد والعمل مُستقلاً في الحكومة الجديدة بشرط الحصول على أكبر عدد من المقاعد الوزارية، مستخدمة الضغط الإعلامي على الرئيس والتهديد بمخاطر نتائج الإنتخابات على البلاد، وذلك حسب تصريحات زعيم حركة "مجتمع السلم" "أبو جرة سلطاني" لوسائل الإعلام الجزائرية، والتي حذر فيها من أن (النتائج لا تضمن الإستقرار ولا تُساعد على بناء ديمقراطية تشارُكيه) وهذا بالإضافة إلى تهديد "عبد الله جاب الله" باللجوء إلى الخيار التونسي، **<u>ومما سبق يُمكن تحديد ملامح مستقبل الحركة كالتالي:</u>**

١. استمرار الوضع القائم للحركة الإسلامية الجزائرية كما هو، وذلك بسبب أن النظام استطاع من خلال انتخابات مايو ٢٠١٢ البرلمانية إعادة إنتاج نفسه وتكريس سيطرته على الوضع في البلاد، بالإضافة إلى أن المواطن الجزائري سيظل مُتحمساً للإستقرار دون التغيير الثوري، وهذا ما أكدته نتيجة الإنتخابات الأخيرة، وهي أن الجزائريون صوتوا لمن يعرفونهم وبلغت نسبة المشاركة ٤٢.٣ في المائة، في حين أن ٥٨ في المائة من الشعب الجزائري امتنع عن التصويت، أي أن أكثر من نصف الشعب الجزائري لم ينظر لهذه الإنتخابات بجدية، بالتالي لم ولن يثق المواطن في الإنتخابات وفي الأحزاب التي تخوضها، وهذا يعني أن غالبية الشعب فضل الإستقرار وابتعد عن التغيير الثوري، الأمر الذي يعني أن الأحزاب الإسلامية بعد فشلها في الإنتخابات البرلمانية لم تستطع أن تكسب المزيد من الشعب سواء من حيث تصديقها أو التحرُك خلفها.

٢. سيقتصر دور الأحزاب الإسلامية في الشارع فقط على مزيد من الإحتجاجات والتهديدات، ومزيد من الضغوط على السلطة لتحقيق مصالحها واثبات وجودها في الشارع الجزائري مع استمرار المطالبة بحكومة توافقية أو حل البرلمان، حيث طالب "أبوجرة سلطاني" رئيس حركة "مجتمع السلم" من خلال وسائل الإعلام قائلاً "أنه إذا تعذر حل البرلمان فإنني أقترح عرض الدستور على الإستفتاء الشعبي العام قبل تنظيم انتخابات تشريعية جديدة" ودعا أيضاً إلى "تشكيل حكومة توافُق وطني واسعة القاعدة وتشكيل هيئة وطنية مُحايدة لمُراقبة الإنتخابات" هذه المطالب ذات السقف العالي من تيار خرج مُنكسراً من انتخابات برلمانية لم يُحقق فيها أغلبية، ورفضا المشاركة في حكومتها تؤكد أن هذا التيار يتحرك دون حسابات سياسية منطقية.

٣. تشتت وانشقاقات مستقبلية سواء في علاقة الأحزاب الإسلامية ببعضها أو في علاقاتها مع الكتلة المعارضة في الجزائر، وهذا يرجع إلى أن الأحزاب المعارضة تحركت بعد الإنتخابات في أربعة اتجاهات، وكأنها تخوض معركة فيما بينها، وأيضاً خلافات داخلية في صفوف كل حزب على حدة، ففي حركة "مجتمع السلم" أكبر الأحزاب الإسلامية لتيار الإخوان المسلمين بدأت الإنشقاقات مُبكرة من بعض قياداتها بمجرد أن أعلنت الحركة عن عدم مشاركتها في الحكومة الجديدة، فقد صرح "نعمان لعور" مسئول التنظيم ورئيس الكتلة البرلمانية في الحركة في تصريحات لوسائل الإعلام في نهاية مايو ٢٠١٢ أن قيادة الحزب تلقت استقالتين رسميتين من الوزير في الحكومة والنائب "عمار غول" وعضو مكتبها الوطني "أحمد لطيفي" إضافة إلى استقالة مسئول الشؤون الاقتصادية في الحركة "محمد جمعة" وذلك لتأسيس الثلاثة لحزب سياسي جديد يكون أداة للبناء الوطني .

٤. فقدان التصعيد الإسلامي ضد السلطة في الجزائر لخطة واضحة مؤثرة قد تُغير في مجريات الأمور في المستقبل القريب، بل ستكتفي خلال المرحلة المقبلة بإطلاق تصريحات ساخنة ضد السلطة تُنذر بالخطر فقط ستكون على شاكلة تصريحات "عبد المجيد مناصرة" زعيم جبهة التغيير للإعلام الجزائري "بأن السلطة ضيعت فرصاً للسلم"، وكذلك تهديدات "أبوجرة سلطاني" زعيم تكتل الجزائر الخضراء والذي دعا مناضليه إلى "البقاء على استعداد للربيع العربي المؤجل"، وكان قبلها هدد "سلطاني" بإسقاط كل حكومة لا تكون على رأسها حمس.

٥. عودة التقارب والعمل مع السلطة "حمس" سواء بإرضائها أو بالضغط عليها، حيث وجود حركة "حمس" بالتشكيلة الحكومية ضرورة سياسية للرئيس "بوتفليقة"، لأنها تُعطي التشكيلة تنوعاً تحتاجه التعددية، وأيضاً لإمتصاص

التيارات ذات المرجعية الإسلامية الأخرى من جهة، خاصة جبهة "الإنقاذ الإسلامية"، وخلق تنافر إن لم يكن تناحراً فيما بينهما.

٦. محاولة الحركة بالدفع بمرشح رئاسي في الإنتخابات الرئاسية المقرر إجراءها في ٢٠١٤، والمحتمل أن تلحق بهزيمة شبيهة بهزيمة الإنتخابات البرلمانية في ٢٠١٢، وذلك بسبب تخوف الشعب الجزائري من تكرار أحداث العشرية الحمراء. من هنا يبقي مستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر وأحزابها السياسية ضعيفة لا تلقى الرضى الشعبي، تقترب أحياناً من السلطة وأحياناً أخرى تبتعد عنها متشوقة بتفعيل موجة دول الربيع العربي داخل الجزائر، ولكن لم ولن تفعلها نظراً لقوة النظام ومُحاولاته بالدفع لموجة من عملية التحول الديمقراطي والتي بدأها في مايو ٢٠١٢ ويستكملها الرئيس "بوتفليقة" من خلال مجلس النواب الجديد الذي سيُعدل الدستور، بالإضافة إلى قُدرة النظام على مواجهة الإضطرابات الاقتصادية التي يتعرض لها الشعب وتجعله يثور ضده من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي مُستفيدة من موارد البترول النفطية.

الخـاتمة

تُشير النتـائج العامـة للإنتخابـات التشـريعية المُنتهيـة فـي مـايو ٢٠١٢ إلـي أن الأحزاب ذات التوجُه الإسلامي فقدت مصداقيتها عند المواطن الجزائري، وخاصـة حركة "حمس" المحرك الرئيسي لتحالف "الجزائر الخضراء"، والتي أعتبر الناخب الجزائـري أن أغلبهـا - الأحـزاب الدينيـة - جـزء مـن المنظومـة السياسـية الرسـمية الحاكمة للبلاد التي هدفها الرئيسي هو الحصول على جزء من الربع المالي.

المؤكد أيضاً أنه مع ضعف التيارات الدينيـة السياسية وقوة النظـام الجزائـري الحـاكم الذي تُسيطر عليـه المؤسسـة العسكرية، خاصـة المخـابرات العسكرية والتـي تتحكم في مفاتيح السلطة، وفي المجالات السياسية والاقتصادية للبلاد، بالاضـافة إلـى ريعيـة النظـام الجزائـري الـذي يعتمـد علـى الريـع النفطـي مـن أجـل كسـب الـولاء السياسـي، وشـراء السـلم الاجتمـاعي سـيبقى وضـع الأحـزاب الإسـلامية الحركـي والشعبوي في الشارع ضعيف وعلى ماهو عليه أثنـاء ثورات الربيـع العربـي، بل قد يزداد ضعفاً خـلال الفتـرة المقبلـة، وذلك نظـراً لإبتعـاد الحركـات الإحتجاجيـة عنهـا، والتي سيحرص النظام الحاكم على تحقيق مطالبها الاجتماعية والاقتصادية أول بأول لعزلهـا عـن تلـك الحركـات الدينيـة التـي قد تسعي لإثـارة القلاقل بعد رفضـها نتـائج الإنتخابات، خاصة وأنها تسعي لبناء أرضية سليمة للإنتخابات الرئاسية القادمـة فـي ٢٠١٢ عندما تنتهي الفترة الثالثة من رئاسة "بوتفليقـة" والتـي مـن المُحتمل أن تكـون الأخيرة، بالتـالي يبدوا أن التيارات الإسلامية السياسية في الجزائر في ظل عمليـة الإصلاح التدريجي التي يجريها النظام وفشل تلك الأحزاب في الإنتخابات التشريعية الأخيرة، ورفضها لنتائجها فإنها لن تستطيع أن تُمثل أي خطر على السلطة الحاكمـة، وأن تُعرقل أجندتها في صياغة الدستور الجديد، وستستمر أيضاً تلك الأحزاب مشتتة ومُنقسمة غير قادرة على تحريك الشارع، بالتـالي غير مُرجح حدوث انفجار شـعبي في الجزائر على المدى القريب تقوده الأحزاب الإسلامية.

المراجع

١. جريدة الشرق الأوسط "حركات الإسلام السياسي في الجزائر تتخلف عن الركب" نشر في إبريل ٢٠١٢.
٢. جريدة الصباح الجزائرية "رسالة الجزائر : حسابات الأحزاب الكبرى بعد الإنتخابات" نشر في مايو ٢٠١٢.
٣. جريدة الرياض "الجزائر :تصعيد سياسي في الأفق عشية تشكيل الحكومة المرتقبة" نشر في مايو ٢٠١٢.
٤. عوني صادق :الجزائر إلى أين بعد الإنتخابات؟- جريدة الخليج، في مايو ٢٠١٢.
٥. د.البشير فلاتي : الحركات الإسلامية في الجزائر، فروق الإيديولوجيا- الموقع الإلكتروني للدكتور البشير فلاتي، نشر في مايو ٢٠٠٩.
٦. جريدة الشروق الجزائرية "هل يشارك الجزائريون في الحكومة القادمة" نشر في مايو ٢٠١٢.
٧. دافيد أوتاواي "مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر بعد فشل الإسلاميين"، عرض عماد السيد، مجلة السياسة الدولية، يونيو ٢٠١٢.
٨. الإنتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، في مايو ٢٠١٢.
٩. أبوالفضل الإسناوي: احتمالات مفتوحة، هل تلحق الجزائر بموجة الصعود الإسلامي في الإنتخابات، مجلة السياسة الدولية في مايو ٢٠١٢.
١٠. محمد شريف: ترحيب بالإصلاحات في الجزائر وتوصيات بتقديم المزيد، سويس إنفو، نشر في مايو ٢٠١٢.
١١. الحسن عاشي: هل تتجنب الجزائر الربيع العربي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، نشر في مايو ٢٠١٢.
١٢. رشيد شريت: خارطة الإسلاميين قبيل الإنتخابات البرلمانية، نشر في موقع البيان الإلكتروني.
١٣. جريدة الشروق الجزائرية في ٢٤ يوليو ٢٠١٢.

العدد ٩٤ - السنة الثامنة
أكتوبر ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٤٨٦ لسنة ٢٠٠٤



المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org